الأمم المتحدة S/PV.7796

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٩٦

الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد إيليتشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد هيراسيمنكو
	السنغال	السيدة غابي
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/867)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/867)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان وأرمينيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان والهند للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي بورديوجا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد رشيد عليموف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ والسيد سيرغي إيفانوف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/867 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والتي يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب بحرارة بالأمين العام، السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم وأشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة.

وقبل أن أنتقل إلى الموضوع المطروح، أود أن أقول بضع كلمات عن آخر التطورات فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. لقد اتخذ العالم خطوات هائلة في بناء نظام عالمي للعدالة الجنائية الدولية والذي تشكل المحكمة الجنائية الدولية محوره. وقد كفلت المحكمة والمحاكم الدولية الأخرى إصدار أحكام غير مسبوقة بالإدانة. ولكننا نعلم أن هذه المكاسب وغيرها قد صاحبتها أيضا انتكاسات وأوجه قصور. ويمكن أن تستغرق المحاكمات سنوات عديدة. والبلدان لا تقبل جميعا بولاية المحكمة بل أنه حتى بعض الدول التي تقبلها، لا تؤيد دائماً المحكمة تأييدا تاما.

ويشعر البعض بالقلق حيال أن جميع من أدانتهم المحكمة هم من الأفارقة وحدهم، بالرغم من الأدلة على ارتكاب جرائم في أجزاء أخرى من العالم. والحقيقة أنه في الأيام الأخيرة أعربت ثلاثة بلدان أفريقية عن عزمها الانسحاب من المحكمة. وأشعر بالأسف حيال هذه الخطوات التي من الممكن أن تبعث برسالة خاطئة بشأن التزام هذه البلدان بتحقيق العدالة.

وأفضل سبيل للتصدي لهذه التحديات لا يتمثل في تقليص الدعم للمحكمة، ولكن في تعزيزها من الداخل لمنع حدوث فظائع مستقبلا وتحقيق العدالة للضحايا والدفاع عن قواعد الحرب في جميع أنحاء العالم، والتي تمثل أولويات هامة جداً لا تسمح بالمخاطرة بالتراجع عن عصر المساءلة الذي عملنا جاهدين لبنائه وترسيخه.

وأرحب بالأمينين العامين لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ونائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

لقد أصبح مشهد السلام والأمن على الصعيد العالمي أكثر تعقيداً بكثير في العقد الماضي. إذ تستمر الحروب الوحشية المستعرة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها في إزهاق الأرواح وتشريد الملايين وتدمير الاقتصادات. وتُستهدف المستشفيات والمدارس وقوافل المساعدات في تجاهل مطلق للقانون الدولي والقواعد الإنسانية الأساسية. وينطوي تصاعد التوترات العرقية والطائفية في خضم هذه النزاعات على خطر أن تسقط الدول في هوة الفوضى لسنوات عديدة قادمة.

وأشعر بالجزع تحديدا إزاء استغلال مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة للتكنولوجيا الحديثة والعولمة لتعيث فساداً على نطاق مروع. ومن ناحية أخرى، فإنه مما يدعو إلى القلق بشدة تنامي السياسات والمشاعر القائمة على كراهية الأجانب والأهلانية (حماية مصالح أهل البلد وتقديمها على مصالح المهاجرين) والحمائية في أجزاء أخرى من العالم. إن هذه التحديات تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي.

وحتى نرتقي إلى مستوى اللحظة، انتهت الأمم المتحدة من عدد من الاستعراضات الرئيسية لعملنا. وأكدت جميعها الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات بطريقة جماعية، تعتمد على الشراكات الإقليمية والعالمية. وكان هذا دائماً من أولوياتي. وبعد ما يقرب من ١٠ سنوات في منصب الأمين العام، زادت قناعتي بأن المجتمع الدولي يجب أن يوحد الصفوف لتعزيز الاستقرار ونزع فتيل التوترات أينما حدثت.

وفي هذا السياق، وتمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، نسعى إلى تكثيف تفاعلاتنا مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد شاركت شخصيا في التعاون مع شركائنا الإقليميين من أجل تحقيق نتائج. وكان الأثر مفيدا ولكن يمكننا أن نفعل المزيد.

إن آسيا الوسطى هي المنطقة التي لدينا فيها أوثق الاتصالات مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. وتتبادل هذه المنظمات المعلومات بصورة دورية مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بشأن الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات والقضايا الأخرى ذات الاهتمام والمصلحة المشتركين.

ويجتمع ممثلي الخاص لآسيا الوسطى ومدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي، السيد بتكو دراغانوف، بانتظام مع قادة هذه المنظمات لمناقشة جدول أعمالنا المشترك وآخر التطورات. وتشارك جميع المنظمات الثلاث بنشاط في دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

وهناك اتصال مباشر بين لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومديريتها التنفيذية وبين نظرائهما في المنظمات الثلاث جميعا. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع جميع المنظمات الثلاث بشأن مسائل الاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية ومكافحة الإرهاب. وتشهد أفغانستان وآسيا الوسطى مبادرات تنفيذية مشتركة بين الجانبين. ويشارك خبراء من المنظمات الثلاث بانتظام في اجتماعات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مبادرة ميثاق باريس، وهي شراكة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية القادمة من أفغانستان.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، أنا ممتن بشكل خاص لأن مسؤولين كبارا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي شاركوا في مؤتمر القمة الأول من نوعه لرؤساء شرطة الأمم المتحدة في حزيران/يونيو لمناقشة كيف يمكننا أن نتصدى معا للتحديات على نحو أكثر فعالية. كما تعمل منظماتنا لتعزيز تدابير بناء الثقة وتوطيد الاستقرار في أفغانستان من خلال عملية قلب

آسيا – اسطنبول. والأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز هذه الشراكة المثمرة.

ونتفق جميعا على قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وينبغي ألا نخشى مواجهة الصعوبات. فلدينا الكثير من القواسم المشتركة ولكن استراتيجياتنا تجعلنا في بعض الأحيان نسير في اتجاهات مختلفة. وتتفاوت الموارد والقدرات والولايات. وقد تواجه المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان تحديات خاصة يمكن أن تحد من دورها كوسيط نزيه.

لذلك، من المهم للغاية تعميق حوارنا الاستراتيجي وصياغة نهج مشتركة حيال الأزمات الناشئة والسعي الحثيث إلى تحسين استجابتنا الجماعية لتهديدات السلم والأمن. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نستفيد بشكل كبير من نقاط قوتنا.

فلنغتنم هذه الجلسة القيمة لمجلس الأمن لتعزيز شراكتنا من أجل شعوب هذه المناطق وعالمنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بورديوجا.

السيد بورديوجا (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشكر الوفد الروسي على عقد جلسة اليوم بشأن مسألة هامة مثل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. كما نشكر السيد بان كي – مون على بيانه.

إن عام ٢٠١٧ سيتضمن اثنتين من ذكرى المناسبات السنوية: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للتوقيع، في طشقند بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢، على معاهدة الأمن الجماعي، والذكرى السنوية الخامسة عشرة منذ القيام، استنادا إلى تلك المعاهدة، بإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي. في ذلك الوقت، أرست منظمة معاهدة الأمن الجماعي أساسا قانونيا شاملا ينظم أعمال المنظمة في جميع المجالات، ووفرت ما يلزم من طاقة سياسية ودبلوماسية وعسكرية وحقوق الانسان، ومن موارد خاصة بغية كفالة الأمن الفردي والجماعي للدول الأعضاء، والتصدي للتهديدات التقليدية والجديدة.

ولدى وضع المفاهيم الحالية للأمن الجماعي، عقدنا في يريفان خلال تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا للمجلس اعتمد استراتيجية الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لعام ٢٠٢٥. وأحد المجالات الهامة لعملنا يتمثل في التنسيق مع كبار المسؤولين السياسيين في الدول الأعضاء والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. ونحن عاكفون على إقامة اتصالات في مجال العمل مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والهياكل الدولية الرئيسية الأخرى.

وإننا نقوم بتعزيز قوات منظمة معاهدة الأمن الجماعي. فلدينا الآن قوة مشتركة تابعة للمنظمة تتضمن، خارج المجموعات الثنائية والإقليمية، قوات جماعية للاستجابة السريعة، وقوة جوية جماعية للمنظمة، وقوة للانتشار السريع في آسيا الوسطى، وقوات المنظمة لحفظ السلام. وقد أنشأنا آليات التعاون العسكري – التقني والعسكري – الاقتصادي مع الدول الأعضاء، ونحن بصدد تحسينها.

وفي مجال التصدي للتهديدات الأمنية، تتركز جهود أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي على مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالأشخاص، والجرائم المرتكبة على شبكة الإنترنت. وتم الإقرار بفعالية هذه العمليات الخاصة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك برنامج كنال لمكافحة المخدرات، وبرنامج نيليغال لمكافحة الهجرة، وبرنامج بروكسي لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي، وبرنامج

نايومنيك الذي يهدف إلى الحيلولة دون دخول محاربي الدول الأعضاء التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى مناطق الصراع.

ومما يتصف بأهمية خاصة لأعمال المنظمة في هذا العام هو التصدي للإرهاب الدولي. فنحن نعكف على توسيع نطاق تعاوننا مع الأجهزة الوطنية لمكافحة الإرهاب. ونقوم بإنشاء إطار قانوني لحيّز أمني مشترك للدول الأعضاء، ونبذل جهودا مشتركة لاعتماد خطة تؤدي إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب العالمي. وفي اجتماع عقده مؤخرا مجلس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تم اعتماد آلية – فريدة من نوعها بين المنظمات الدولية – لإعداد قائمة واحدة تتضمن أسماء المنظمات الإرهابية والمتطرفة في منطقة المنظمة. وفي مجال مكافحتنا للإرهاب، لدينا قوة الاستجابة الجماعية التابعة للمنظمة، التي تخضع لتدريبات مكثفة بغية تطوير قوات خاصة. ونعمل بمبادرة منا، إضافة إلى التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، على التنسيق مع الهياكل المناهضة للإرهاب في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شانغهاي للتعاون.

ونتيجة لأزمة الهجرة في أوروبا، اعتمدنا تدابير جماعية لتعزيز مكافحتنا للهجرة غير الشرعية. وقد بدأنا برصد تدفقات المهاجرين من مناطق الصراع المسلح، وحشد الموارد وتدريب قوات مشتركة للتعامل مع الأشخاص المشردين داخليا. وبغية زيادة فعالية التدابير التي نتخذها لمكافحة الجريمة على شبكة الإنترنت، أقمنا في السنوات الثلاث الماضية مركزا استشاريا للتنسيق بهدف التصدي للجرائم الحاسوبية. وكمتابعة للآلية، صمم قادة الدول على إنشاء مركز استجابة للطوارئ تابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونعتزم أيضا إنشاء مركز للمنظمة للتنسيق مع آلية الأمم المتحدة للاستجابة للازمات.

وأذكر خاصة أنه في جميع مجالات عملنا، تعمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن كثب مع هياكل الأمم المتحدة. وقد وفّر الأمين العام بان كي – مون زخما هاما بصورة خاصة للتعاون بين المنظمتين عندما قام بزيارة إلى مقر منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام ٢٠١١، وتكلم مع ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة. والعلاقات مع هذه المنظمة الدولية الهامة ذات أولوية عليا وبناءة، حسبما تنص عليه مذكرة التعاون بين أمانتي منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة المتواتر بشأن التعاون بين المنظمتين. وهذا التعاون يتجلى أيضا في مركز المراقب الذي تتمتع به منظمة معاهدة الأمن الجماعي لدى الجمعية العامة. وعندما التقينا الأمين العام بان كي – مون في موسكو ونيويورك، بحثنا الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، ونأمل أن نجري مع الأمين العام المعين، السيد غوتيريس، حوارا مماثلا يكون مكثفا وبنّاء.

ولدينا دائماً اتصالات عمل رفيعة المستوى فيما بين كبار المسؤولين في المنظمتين، وهم يشاركون في المناسبات التي تعقدها الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتعمل أمانة المنظمة في مجالات هامة مثل مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، والاتجار بالمخدرات غير القانونية والهجرة غير الشرعية، وعمليات حفظ السلام وفي عدد من المجالات الأخرى ذات الصلة بالأمن الدولي. ومما يتصف بأهمية خاصة هي اتصالاتنا مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الممثلون الخاصون للأمين العام، بغية إيجاد حل للوضع في أفغانستان وتقييم الوضع في آسيا الوسطى. وقد وقّعنا على مذكرة تعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تشمل تبادل معلومات، وإجراء اتصالات رفيعة المستوى بانتظام من أجل تقييم الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب.

ونحن نقوم بتنفيذ مذكرة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتبادل التحليلات والمعلومات عن وضع المخدرات في المنطقة في إطار مسؤولية المنظمة. ويشارك خبراء المنظمة في عملية بودمينا التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة في آسيا الوسطى، بهدف منع السلائف من الوصول إلى أفغانستان. ويشارك ممثلو مكتب الأمم المتحدة في عمليات منظمة معاهدة الأمن الجماعي. والمعلومات ومواد التدريس التي تعدها الأمم المتحدة، تستخدم لتدريب موظفي مكافحة المخدرات في الدول الأعضاء.

ونحن أيضا نطور التعاون مع الهياكل الإقليمية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، حيث يعمل ممثلوه بانتظام مع هياكل التنسيق التابعة للمنظمة. ونعقد اجتماعات منتظمة مع قيادة المكتب الإقليمي لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وأوكرانيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإنسانية، ونتبادل المعلومات بانتظام عن الحالات الطارئة. ولقد اتفقنا على بروتوكول بين أمانة المنظمة، والمكتب الاقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والممثلين الإقليميين للجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر في روسيا.

ونحن نتمتع تقليديا بتعاون رفيع المستوى بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. فنعقد مؤتمرات عبر الفيديو ونتبادل المعلومات بانتظام عن حالات الأزمات، وننسيق الأنشطة المشتركة. وتشارك قيادة المركز في العديد من الاجتماعات مع وزراء الخارجية لبلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونتمتع بالتعاون مع فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة، ومن يرتبط بهما من الأفراد، والجماعات، والمنشآت، والكيانات.

واستنادا إلى المذكرة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، تم توثيق تعاوننا مع إدارة عمليات حفظ السلام. وبمساعدة منهجية من جانب هذه الإدارة، نقوم بتدريب حفظة السلام التابعين للمنظمة، والعمل جار لإنشاء قوة دائمة من الشرطة الاحتياطية التي تنتشر في عمليات لحفظ السلام، بما في ذلك تلك التي تقع تحت ولاية مجلس الأمن. وإننا في صدد استكمال إرساء الأساس القانوني لتنظيم عمل قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وإعداد خارطة طريق حتى عام ٢٠٢٥ تيسّر، عقب اتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وضع شروط مسبقة لاستعمال إمكانات المنظمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن استعدادنا للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وتقديم المقترحات التي نعتقد أن من شأنها تيسير وتعزيز التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة الأمم المتحدة، مع التركيز على العناصر العملية.

أولا، نود أن نواصل الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وأن نتبادل المعلومات المتصلة بالأمن الدولي.

ثانيا، نأمل أن ننسق الجهود وننشئ آلية للتعاون الدولي تستند إلى إمكانات المنظمات القائمة، ونعقد اجتماعات بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والهيكل الإقليمي لمكافحة الارهاب التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، وإدارة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، واللجنة الأمنية للمجلس الدائم للمنظمة، ولجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مما يعزز التفاعل الوثيق في هذا المجال.

ثالثا، نود أن نرى تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمات الأمن الدولي والإقليمي مع التركيز على تعزيز تنسيق نشاطهم المشترك الرامي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإنشاء نظام فعال لتأهيل مدمني المخدرات وإعادة تنشئتهم اجتماعيا. كما نود أن نرى قيادة المكتب تعقد اجتماعات متواترة مع كبار المسؤولين في الهياكل الإقليمية والدولية المتخصصة في المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد بورديوجا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد عليموف.

السيد عليموف (تكلم بالروسية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على اتخاذ هذه المبادرة الهامة وعلى دعوة منظمة شنغهاي للتعاون إلى المشاركة في مناقشة اليوم في مجلس الأمن، وهو محفل له تأثير على مصير المجتمع الدولي.

تحتفل منظمة شنغهاي للتعاون هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشائها. وخلال تلك الفترة، اختبرت الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة نموذجا للتعاون الحكومي الدولي ونجحت في تطبيقه على أساس مبادئ روح شنغهاي، التي تتمثل العناصر الرئيسية لها في المساواة والاحترام المتبادل والتعاون ذي المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. وتنطلق الدول الأعضاء في المنظمة من افتراض أن الأمم المتحدة تظل المنظمة الدولية العالمية الرائدة للحفاظ على الأمن العالمي وتؤكد على التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دورها التنسيقي المركزي في الشؤون الدولية.

وما برحت العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة تتطور بنشاط منذ عام ٢٠٠٤، حيث قد عززتا هذه العلاقة بشكل كبير حتى أصبحت مثالا للتعاون الفعال بين منظمة دولية عالمية ومنظمة إقليمية. ويركز هذا التعاون بشكل خاص على تكملة جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وتشمل الأولويات الرئيسية للمنظمة كفالة الأمن والاستقرار الإقليميين، ومكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد طورنا داخل منظمتنا مجموعة من القواعد التنظيمية الدولية التي تشمل الآن ٣١ وثيقة بشأن المسائل المتصلة بالتعاون في مجالي السياسة والأمن وتشكل الأساس القانوني اللازم للتعاون الفعال في هذا المجال الهام للغاية.

وتؤيد المنظمة تنسيق مكافحة خطر الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشارك في التوسع المستمر للتعاون مع الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات مشتركة ترمي إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن أنشطة الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع للمنظمة تكتسي أهمية خاصة. فهي تشكل الأساس لآلية اختبرت بنجاح للتعاون الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، فضلا عن التفاعل المنتظم وتبادل المعلومات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة مكافحة الإرهاب.

وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، قامت السلطات المختصة للدول الأعضاء في المنظمة، من خلال الدور التنسيقي لهيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب، بمنع ٢٠ هجمة إرهابية في المرحلة التحضيرية ونحو ٦٥٠ من الجرائم الإرهابية والمتطرفة؛ والقضاء على ٤٤٠ قاعدة لتدريب الإرهابيين وحوالي ١ ٧٠٠ عضو من أعضاء المنظمات الإرهابية الدولية؛ واحتجاز أكثر من ٢ ٧٠٠ عضو من أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية والمتواطئين معهم والأشخاص المشتبه في قيامهم بنشاط إجرامي؛ وتسليم ٢١٣ شخص من المتورطين في أنشطة

المنظمات الإرهابية والمتطرفة، حُكم على كثير منهم بالسجن لمدد طويلة. وقد أُنجز الكثير من العمل من أجل كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات ولمكافحة استخدام شبكات الإنترنت لأغراض إرهابية وانفصالية ومتطرفة. كما وضع هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب تدابير مشتركة ونفذها للكشف عن القنوات المستخدمة لنقل الأشخاص إلى المناطق التي تتزايد فيها الأنشطة الإرهابية من أجل تمكينهم من القتال لحساب المنظمات الإرهابية الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية، ووضع قائمة بالمنظمات الإرهابية والانفصالية والمتطرفة. ويعتزم الهيكل استكشاف الفرص المتاحة للتعاون العملي مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان في أقرب وقت ممكن يشكل عاملا هاما في صون الأمن وتعزيزه في المنطقة بأسرها. ويؤكد إعلان طشقند، الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة في ٢٤ حزيران/يونيه، على مشاركتنا في تسوية النزاعات بين الأطراف الأفغانية ودعمها من خلال التشجيع على إجراء عملية مصالحة وطنية جامعة بقيادة أفغانية ويجريها الأفغان أنفسهم، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري. ونعتبر أنه من السياسات الرئيسية للمنظمة تكثيف جهودها في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة من أفغانستان، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا يزال تنفيذ استراتيجية المنظمة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ وبرنامج العمل يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد.

وبفضل العمليات التي تقوم بها السلطات الوطنية لمراقبة المخدرات، فضلا عن تحسين التعاون بين السلطات المعنية للدول الأعضاء في المنظمة، فقد صادرنا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ فقط حوالي ٢٥ طنا من الهيروين، وأكثر من ١١ طنا من الأفيون الخام، وما يزيد على ٣٥٢ طنا من الماريجوانا. ومكنتنا العملية مايشلوفكا، التي أجريت في عام ٢٠١٥، من مصادرة أكثر من ٧٥ طنا من السلائف. ونقوم حاليا ببذل جهد مشترك يرمي إلى وضع استراتيجية لمكافحة خطر المخدرات خلال السنوات الخمس المقبلة. وفي هذا الصدد، نعتبر مواصلة التعاون الوثيق بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعزيزه أمرا ذا أهمية خاصة.

ونلاحظ الحوار المثمر للغاية بين المنظمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وبالنظر إلى القرارات التاريخية الأخيرة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام وتحقيق السلام المستدام، فثمة إمكانات جيدة لتوسيع اتصال المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتعمل المنظمة باستمرار وعلى نحو هادف لتطوير التعاون في الجوانب الإنسانية للأمن الإقليمي وتوسيع نطاقه. ويمكننا التزام الدول الأعضاء في المنظمة بروح شنغهاي – أهم مبدأ لأنشطتها – من إقامة حوار مثمر بين الثقافات وبين الأديان وفيما بين الحضارات استنادا إلى الثقة والاحترام والمساواة على نحو متبادل بين الأطراف. ونحن عازمون على مواصلة تطوير سياستنا للتعاون المتعدد الأوجه مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد عليموف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيفانوف.

السيد إيفانوف (تكلم بالروسية): بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة، أود أن أعرب عن خالص امتناني للدعوة

إلى المشاركة في مناقشة اليوم بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونحن نتشرف أيّما شرف بعدد المنظمات الإقليمية الممثلة هنا وبهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وتبادل المعلومات معه. ورابطة الدول المستقلة تتعاون مع الأمم المتحدة منذ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣٧/٤٨ بمنحها مركز المراقب. وعلى مدى السنوات الـ ٢٥ منذ تأسيسها، كانت رابطة الدول المستقلة في صلب العمليات العالمية وأسهمت في إقامة حوار سياسي واسع النطاق يقوم على المساواة. وبمرور الوقت، أصبحت الرابطة منطلقا لإنشاء وتطوير مؤسسات جديدة تقوم على التكامل في فترة ما بعد الحقبة السوفياتية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وكان من بين الأحداث الرئيسية التي شهدها هذا العام الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر في بيشكيك لمجلس رؤساء دول الرابطة. وتجدر الإشارة إلى أربعة إعلانات من بين تلك التي اعتمدت في مؤتمر القمة ذاك. ويتعلق الأول منها بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الرابطة، حيث قيّم نشاطها وناقش أهمية تحسينها وتطويرها وتعزيزها. وشملت الإعلانات الأخرى المعتمدة إعلانا بشأن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وإعلانا يتعلق بمستقبل الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وآخر بشأن الذكرى السنوية السبعين لمحاكمات نورمبرغ. ومن المقرر تعميم الإعلانات في الأمم المتحدة، وقد سمعت اليوم أن ذلك قد حدث.

إن رابطة الدول المستقلة ليست متفرجا فيما يتعلق بالمشاكل العالمية الراهنة. فبغية معالجتها بفعالية، أقمنا اتصالات مع الهيئات العاملة في المنظمات الدولية الرئيسية التي تتناول المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي، ونواصل تطوير هذه الاتصالات. وتقيم اللجنة التنفيذية للرابطة علاقات، بما فيها تلك القائمة على اتفاقات، مع هيئات تابعة للأمم المتحدة من قبيل الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا الصدد، فإن الممارسة التي نتبعها والمتمثلة في عقد مشاورات منتظمة بين وزراء خارجية رابطة الدول المستقلة بشأن المسائل الدولية الراهنة أمر هام للغاية.

وقد جرى التنويه بإمكانات رابطة الدول المستقلة في مجال العمل البناء باعتبارها عنصرا هاما في التعاون الدولي الواسع النطاق، وذلك على النحو المبين في القرار ١٠/٦٩ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والرابطة الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ونعتزم في هذا العام اعتماد صيغة جديدة لتلك الوثيقة خلال الدورة الحادية والسبعين، وذلك في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن ممثلي الرابطة يشاركون بانتظام في العديد من الجهود المنظمة بالتوافق مع الأمم المتحدة، مثل مؤتمر طشقند الدولي بشأن نتائج إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في عشق آباد في آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن أمن وإدارة الحدود في مجال مكافحة الإرهاب. وفي نهاية هذا الشهر، يشارك ممثلو الرابطة في مؤتمر دولي في مينسك بشأن إرساء أسس التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك في المؤتمر العالمي بشأن النقل

المستدام الذي سيعقد في عشق آباد يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر .

وينبغي لي أن أذكر أيضا حلقة العمل الإقليمية التي عقدت في مينسك، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي نظمها المدير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي حضرها ممثلون عن جميع الدول الأعضاء في الرابطة. وأنشئت شراكات مثمرة ودائمة بين اللجنة التنفيذية للرابطة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ويشارك ممثلو الرابطة بانتظام في المناسبات التي ينظمها المركز، ويعقد المدير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة اجتماعات سنوية مع رئيس المركز الإقليمي.

وتحافظ الرابطة على اتصال نشط مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من خلال هيئات القطاع التعاوني التابعة لها. فعلى سبيل المثال، تقيم الدول الأعضاء في مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة اتصالات مع لجنة مكافحة الإرهاب، في إطار مجلس الأمن، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشارك خبراء من مركز مكافحة الإرهاب بصورة منتظمة في بعثات لجنة مكافحة الإرهاب للتحقق من امتثال الدول الأعضاء في الرابطة للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وبناء على طلب المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، يعد المركز معلومات لأغراض الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وتتعاون اللجنة الإحصائية الحكومية الدولية التابعة للرابطة بصورة نشطة مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ ”الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية“ في منطقة الرابطة. ويقيم المجلس الحكومي الدولي للرابطة المعني بالأمن الصناعي اتصالات وثيقة مع أمانة اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ويشارك ممثلو أمانة اللجنة بصورة منتظمة في اجتماعات المجلس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مُنحت أمانة الاتفاقية مركز المراقب فيه. ويمثل التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة أولوية بالنسبة للجمعية البرلمانية المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي المجال الاقتصادي، نحن نتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ونستعد للتوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتجري الجمعية البرلمانية المشتركة اتصالات بشكل منتظم مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتشجيع انضمام المزيد من أعضائها إلى اتفاقيات اليونسكو. ونضطلع بأعمال إنسانية مشتركة وننفذ مشاريع، بينما يشارك خبراء من اليونسكو في أنشطة الجمعية البرلمانية المتعلقة بوضع المعايير. وتتعاون الإدارات التابعة لنا مع كيانات وشُعب تابعة للأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونكتاد والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومع غيرها.

وتشارك الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في جميع أنشطة الأمم المتحدة. والتعاون الاقتصادي هو أولويتنا، ولكن المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال الأمن تحتل أيضا الآن مركز الصدارة، وذلك بسبب التهديدات المتزايدة في مجال الأمن الدولي. ويمكننا أن نرى أن العالم اليوم تثقل كاهله تحديات جديدة باستمرار، حيث تضاف مصادر توتر جديدة إلى الصراعات القديمة ولا تُعرض الأزمات الخطيرة فرادى البلدان

وحدها لخطر دائم، بل مناطق بأكملها. وتتطلب التهديدات والتحديات التي تشكلها الجماعات الإرهابية منا تكثيف تدابيرنا الجماعية المضادة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية. وتعتقد الرابطة أن جهودنا الموحدة ستُحدث أكبر الأثر إذا عززنا بصورة ثابتة ومستمرة الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة وطورنا إمكانات مؤسساتها المتخصصة وبرامجها العالمية. وتؤكد الدول الأعضاء في الرابطة التزامها بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها المضطلع بها من خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن عزمها على تقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة في تنفيذ وتحسين استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب.

وغني عن القول أننا قلقون إزاء المخاطر الجسيمة في المنطقة المجاورة مباشرة للحدود الخارجية لرابطة الدول المستقلة، وبخاصة استمرار التوترات في المنطقة الأفغانية – الباكستانية، والتي تشكل بالطبع تهديدا مباشرا لأمن دول آسيا الوسطى، الأعضاء في الرابطة. ونتيجة للتدخل الخارجي وتصدير ما يُسمى بالثورات الملونة وتغيير النظم بصورة مصطنعة، غرقت بلدان كانت مستقرة سابقا في بحور الفوضى والاضطراب. وبدلا من الديمقراطية والرخاء الموعودين، يعاني معظم مواطني هذه البلدان بصورة بشعة ويضطرون إلى الفرار. ويجري حاليا اختبار حتى أوروبا بفعل تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة وخطر الإرهاب الذي يزداد تفاقما.

وفي الوقت نفسه، يتعرض فضاء معلومات بلدان رابطة الدول المستقلة لهجمات شرسة من جانب بعض الدول التي تحاول استخدام مركزها المهيمن في شبكة المعلومات العالمية من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية، وكذلك اقتصادية. وفي ظل هذه الظروف، تؤكد بلدان الرابطة تصميمها على توسيع نطاق التعاون الدولي وتوحيد الجهود الرامية إلى زيادة فعالية نظم الأمن الإقليمي والدولي.

وبعد ٢٥ سنة من التكامل والتنمية المشتركة، وعلى الرغم من الاختلافات السيادية وخصوصيات كل بلد، تظل الرابطة طرفا راسخا وعضوا نشطا في أهم الصكوك الدولية كافة التي تنظم التعاون في مجالات الأمن ونزع السلاح ومكافحة التهديدات والتحديات الراهنة، وهي تقدم مساهمة حقيقية في تنفيذها.

يجري اتخاذ تلك التدابير المشتركة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للدور القيادي للأمم المتحدة والحاجة إلى إقامة شراكة بناءة مع المؤسسات الدولية الأخرى والهيئات المتخصصة.

لذلك، وفي ضوء كل هذا، يمكننا أن نستنتج أن بلدان رابطة الدول المستقلة قد قامت بقدر كبير من العمل لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن الرابطة قد قدمت إسهاما كبيرا في الجهود المشتركة الرامية إلى ضمان الأمن الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي الوقت نفسه، يتطلب التغير الدينامي للحالة الدولية، فضلا عن استمرار تزايد وتغير عوامل مختلفة، تشكل تهديدا حقيقيا أو محتملا على دولنا، المزيد من تعزيز الجهود الرامية إلى تعميق وتوسيع نطاق التعاون الشامل لرابطة الدول المستقلة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات القائمة والناشئة الجديدة التي تواجه الأمن العالمي.

إن تطوير النُهج الجماعية اللازمة للتعاون الفعال من أجل التغلب على التهديدات والتحديات الحديثة، يتطلب زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه سيكون من المناسب استئناف ممارسة عقد المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي، التي تعقد سنويا منذ عام ١٩٩٣ على أساس التناوب وشملت رؤساء المنظمات

الإقليمية الأخرى. ومن شأن هذه الاجتماعات أن تتيح فرصة لرؤساء الهيئات التنفيذية والتشغيلية لتلك المنظمات الانخراط في مناقشات رفيعة المستوى بشأن المسائل الأكثر إلحاحا المطروحة على جدول الأعمال العالمي، ووضع نُهج مشتركة للتصدي لها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد إيفانوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشيد بالرئاسة الروسية لمبادرتها بعقد جلسة اليوم. ونود أن نشكر الأمين العام بان كي – مون؛ والأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، السيد عليموف؛ والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، السيد بورديوزها؛ ونائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، السيد إيفانوف، على إحاطاتهم الإعلامية.

في الوقت الحاضر، فإن الحالة الدولية معقدة، وتشهد تغيرات عميقة. وتظهر مناطق مضطربة الواحدة تلو الأخرى. وأضحت التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية متشابكة. وبصفته أساس آلية الأمن الجماعي الدولي، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويؤدي التعاون في مجالي السلام والأمن، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إلى زيادة تعزيز آلية الأمن الجماعي الدولي، وتحسين الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يتقيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالمبادئ التالية.

أولاً، من الضروري الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري تشجيع ودعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل التوصل إلى حل سلمي للقضايا الإقليمية الساخنة، من خلال الحوار والتشاور والقيام بالمساعي الحميدة والوساطة. ومن الضروري احترام سيادة البلدان المعنية، وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

ثانيا، من الضروري اعتماد مفهوم للأمن يكون جماعيا وكليا وتعاونيا ومستداما. ومن الضروري مراعاة الخلفية التاريخية والظروف الراهنة للمسائل المعنية، واعتماد نهج معتدل واتخاذ تدابير كلية لتحقيق وتعزيز الأمن، من خلال التعاون وتحقيق الفوائد المتبادلة والأمن المشترك، وهو ما يمثل وضعا مفيدا للجميع.

ثالثا، من الضروري مراعاة تركيز وأولويات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتوضيح وجهة التعاون، وتعزيز التنسيق وتشكيل التآزر.

رابعا، من الضروري الاستفادة الكاملة من المزايا الفريدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالجغرافيا والتاريخ والثقافة. وعلاوة على ذلك، من الضروري إرساء وسائل التعاون من أجل بناء علاقة شراكة عالمية استنادا إلى الحوار بدلا من المواجهة، والشراكة بدلا من التحالف. في السنوات الأخيرة، حققت منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز التعاون في مجالي الاقتصاد والتجارة، والتبادل بين الشعوب. واضطلعت بدور مقتدر في الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وتعرب الصين عن تقديرها في هذا الصدد.

ويصادف عام ٢٠١٦ الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لمنظمة شنغهاي للتعاون. وواكبت المنظمة منذ إنشائها في عام ٢٠٠١، مستجدات العصر، ودعت إلى ممارسة روح شنغهاي، التي تجسدها الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام الحضارات المتنوعة والسعي إلى

تحقيق التقدم المشترك. وقد حققت نتائج ملحوظة. وقد وقعت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على معاهدة طويلة الأمد بشأن حسن الجوار، وفرت الدعم المتبادل لمسارات التنمية التي يختارها كل عضو من الدول الأعضاء، واختارت السعي إلى تحقيق الثقة المتبادلة والتنمية المشتركة.

واعتمدت المنظمة سياسة الانفتاح، وقامت بتوسيع العلاقات خارج نطاق اختصاصاتها. وأرست علاقة تعاون مع الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالتالي فقد أعطت مثالا جيدا للتعاونين الإقليمي والدولي، اللذين ينبغي أن يتسما بالكفاءة والانفتاح والمنفعة المتبادلة. ولدى روح شنغهاي حيوية وقيم تتجاوز الجغرافيا والزمن. حيث قدمت دروسا مفيدة لجميع أولئك الذين يسعون إلى إقامة علاقات حسن الجوار، وتحقيق الرخاء المشترك. كما بثت حيوية في إقامة نظام دولي جديد من العلاقات القائمة على التعاون وتحقيق الحلول المجدية للجميع.

وبوصف الصين عضوا هاما في المنظمة، فإنها تدعم باستمرار الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل الاضطلاع بدور إيجابي في صون السلام والأمن الإقليميين والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. وقد نفذت الصين بنشاط الاستراتيجيات الإنمائية للمنظمة حتى عام ٢٠٢٥ واعتمدت تدابير للتأكد من أن مبادرة حزام واحد وطريق واحد تصبح استراتيجية إنمائية للمنظمة. ونفذت الصين تدابير لتعزيز التعاون الشامل في جميع المجالات. وفي حزيران/يونيه، حضر الرئيس الصيني شي جينبينغ الاجتماع السادس عشر لمجلس رؤساء الدول، حيث اقترح أن تضع المنظمة، تحقيق الأمن، وصون السلم والأمن الإقليميين على رأس أولوياتها. وما برحت الصين تدعو إلى تسريع المفاوضات بشأن اتفاقية المنظمة لمكافحة التطرف، وأعلنت عن مجموعة من التدابير العملية لدعم تعميق التعاون داخل المنظمة. وبالتعاون مع الزعماء الآخرين في المنظمة، نشرت الصين إعلان طشقند، الذي تزامن مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة للمنظمة، وقدم إسهاما كبيرا في هذا الصدد.

إن الصين، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى، على استعداد للمضي قدما بروح شنغهاي، والمضي قدما بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعمل معا على إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على التعاون والمنفعة المتبادلة. وتأمل الصين في إقامة جماعة لديها مستقبل مشترك للعمل معا من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والازدهار، عالم نصبو جميعا لتحقيقه.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي – مون، ولرؤساء المنظمات الحاضرين معنا، على إحاطاتهم الإعلامية.

في عالم اليوم، لا يمكن لأي دولة أن تحافظ على السلام والأمن بمعزل عن الدول الأخرى. ولذلك، من الأهمية بمكان تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والأطر الأمنية الإقليمية، بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين الحلفاء والبلدان المتماثلة التفكير.

ومفتاح ذلك هو بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان بين الدول والمنظمات الإقليمية.

وقد أطلعتنا ثلاث منظمات ممثلة هنا اليوم على تدابير صون السلام والأمن في أوروبا وفي المناطق المجاورة. وتظهر الإعلانات التأسيسية بشأن مواثيق هذه المنظمات تقيدها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أنشطة هذه المنظمات يجب أن تفضي إلى بناء الثقة المتبادلة وإشاعة الاطمئنان، ليس بين أعضائها فحسب، ولكن أيضا مع البلدان من خارج تلك المنطقة.

وتربط اليابان صلات عميقة ببلدان آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمات المذكورة أعلاه. وهدفنا هو تعزيز

التنمية المستقرة والمستقلة والشاملة للجميع، مع المساهمة أيضا في السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى طائفة واسعة من علاقات التعاون الثنائي، تجري اليابان الحوارات المسماة ”آسيا الوسطى بالإضافة إلى اليابان“ للتصدي للتحديات الإقليمية، مثل تدابير مكافحة المخدرات ومراقبة الحدود. كما عززنا التعاونا العملي في مجالات تتراوح من الزراعة إلى النقل والتوزيع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي منبر هام وأكثر شمولا لبناء الثقة المتبادلة وإشاعة الاطمئنان في المنطقة وتقاسم المعارف من خلال المساعدة في بناء المؤسسات. إن نطاق عضويتها في أوروبا واسع جدا حيث يتجاوز الأطراف الرئيسية في المنظمات الثلاث الحاضرة في القاعة ويشمل منغوليا. وتعتقد اليابان أن المنظمة تمثل قناة هامة نسهم من خلالها في المسائل الأمنية في أوروبا وآسيا الوسطى وخارجهما.

وتفخر اليابان بأنها أقدم شريك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فمنذ عام ١٩٩٢، قمنا بتعميق الحوار والتعاون وساهمنا في المنظمة بالتمويل وبالموظفين على السواء. وقد أرسلت اليابان بعثات رصد إلى عدد من الانتخابات في المنطقة، وهي أكبر المانحين لمشروع المنظمة لبناء قدرات مسؤولي مراقبة الحدود. ويسرنا الاضطلاع بدور حلقة الربط بين آسيا وأوروبا، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة في اجتماعات فريق الاتصال المعني بآسيا. ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد.

ولا يمكنني التشديد بما فيه الكفاية على أهمية بناء الثقة المتبادلة والاطمئنان في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة والمجتمع الدولي ككل. وتأمل اليابان بشدة في أن تضاعف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحاضرة في القاعة اليوم جهودها لتحقيق تلك الغاية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. إننا نشاطره تماما مشاعر القلق إزاء حالة المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد نيكولاي بورديوجا والسيد رشيد عليموف والسيد سيرغي إيفانوف، على بياناتهم وعلى أنشطة منظماتهم.

يبين تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (S/2016/621) حدوث بعض التقدم في هذا المجال، بما في ذلك ما يرتبط بصون السلام والأمن الدوليين والمساعدة الإنسانية والتنمية. وقد شهد الوضع الدولي تغيرات عميقة وسريعة، تتطلب استجابات منسقة من جانب المجتمع الدولي. فالزيادة في التهديدات العابرة للحدود الوطنية والإرهاب وانتشار التطرف العنيف وأوجه التقدم التكنولوجي في الحرب والجريمة المنظمة والأسلحة الإلكترونية، من بين عوامل أخرى، تشكل أخطارا وتحديات خطيرة للمدنيين وتتطلب المزيد من الجهود على جميع المستويات.

وأنا أنتمي إلى منطقة ذات باع طويل في ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، فضلا عن المنظمات الأحدث، مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، واللذين قدما إسهامات هامة في عملية السلام التي تجري اليوم في كولومبيا.

وإننا نقر بأن هناك إمكانات واسعة للتعاون والتكامل بين جهود الأمم المتحدة وجهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الإطار، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المكرسة لصون السلام والأمن مهمة بصفة خاصة

وهي تتقاسم المسؤوليات مع مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى معرفة هذه المنظمات بالتاريخ والثقافة ولقربها الجغرافي، فإنها تقدم قيمة مضافة محددة عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

وفيما يتعلق بالتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، يشير تقرير الأمين العام إلى إحراز تقدم، بما في ذلك آلية التشاور الدوري بين منظمة معاهدة الأمن والأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال السلام والأمن العالميين والإقليميين والمعنية بالنظر في الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وحفظ السلام؛ والمشاورات بين المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والتعاون مع المكتب الإقليمي للقوقاز وآسيا الوسطى وأوكرانيا، التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وتبادل المعلومات بين المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب ورئيس مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، والذي يسعى إلى مكافحة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تلك المنطقة. وأخيرا، فإن رغبة منظمة شنغهاي في التعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هي مثال آخر على هذا التقدم.

أود أن أختتم بياني بالترحيب بقرار الأمين العام بمواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية عن طريق إقامة شراكات أقوى في صياغة نهج محددة تجاه التعاون اعتمادا على السياق ومع المراعاة التامة لخصائص واحتياجات كل منطقة من المناطق، فضلا عن ولاية المؤسسة المعنية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد الوفد الأنغولي بالرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية الثاقبة ونرحب بالسيد نيكولاي بورديوجا والسيد رشيد عليموف والسيد سيرغي إيفانوف ونشكرهم على بيانيهما وعلى تبادلهما للآراء مع مجلس الأمن بشأن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، التي أصبحت جهات فاعلة مهمة في صون السلم والأمن الإقليميين وشركاء مهمين للأمم المتحدة.

وتبين التجربة أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يعزز جهود الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وفي صون السلم واستعادة الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر الإطار لإنشاء الشراكات الإقليمية والعالمية في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وتوفر مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ميزات تنافسية قيمة جدا في استكمال عمل الأمم المتحدة إذ أنها توفر، بذلك، معرفة محددة بالظروف الإقليمية وفهما أفضل لنشأة النزاعات ومنع نشوبها وحلها وفي صون السلم وفي تعزيز سيادة القانون.

ومن الناحية الأخرى تسخر الأمم المتحدة عضويتها وشرعيتها العالميّتَين، وخبرتها الواسعة وقدراتها التنفيذية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وتزداد هذه العلاقة فعالية لأنها تيسر تسريع الاستجابات لحالات الأزمات وتسمح بانخراط مشترك وطويل الأمد في تسوية الحالات الحرجة.

وتتطلب التحديات الأمنية الراهنة تعاونا قويا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا يمكن أن يقيمه أي بلد أو منظمة بمفردها. وفي المنطقة الأوروبية الآسيوية ومنطقة آسيا الوسطى، ما فتئ ذلك التعاون يكتسي أهمية كبيرة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن مواجهة التحديات الدولية التي تشكل تهديدات حقيقية لأسباب معيشة سكان هذه المناطق، ولتحقيق السلام والأمن. ونقدر تقديرا كبيرا مشاركة

منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب الإلكتروني والهجرة غير القانونية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ومشاركة هذه المنظمات في معالجة مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والشرق الأقصى.

ونرحب ترحيبا حارا بالتطورات المتعلقة بالالتزام بتعزيز التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما لجنة مكافحة الإرهاب، في وقت أصبح الإرهاب تهديدا حقيقيا لآسيا الوسطى؛ وللتعاون بين الأمم المتحدة بشأن مسألة المخدرات والجريمة، وهي لعنة مستمرة في المنطقة؛ ولتنمية قدرات حفظ السلام الذي تضطلع به عمليات لأمم المتحدة للسلام.

ونشيد بالدعم الذي تقدمه منظمة شنغهاي للتعاون إلى الأمم المتحدة بهدف استعادة السلام في أفغانستان، والتعاون الحالي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة، وفي مكافحة الجريمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة، وفي تبادل الاستخبارات الأمنية. ونقدر أيضا التعاون في أساليب توفير الأمن بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما الأمم المتحدة.

وننوه إلى أن رابطة الدول المستقلة طرف في جميع أهم الصكوك الدولية المتعلقة بالتعاون في مجال الأمن ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب؛ وإلى العلاقات المكثفة التي تقيمها الرابطة مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛ وإلى أعمال بلدان الرابطة في مواجهة التهديدات الجديدة؛ وإلى الإسهام الكبير الذي تقدمه بلدان الرابطة في الجهود المشتركة الرامية إلى ضمان السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وكما تؤكد الورقة المفاهيمية (S/2016/867، المرفق) لهذه المناقشة، فإن تعزيز التفاعل وتعميقه بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يشكل عنصرا بناء في تعزيز أهداف الأمم المتحدة. ومن خلال إقامة شراكة عملية، يمكن للأمم المتحدة وهذه المنظمات تعزيز جهود المجتمع الدولي في مواجهة التحديات المعاصرة وفي بناء القدرات لمواجهة التهديدات الحالية من منظور شامل وطويل الأجل، بوصفها عاملا رئيسيا في الحفاظ على السلام وتحقيق المزيد من الاستقرار في عالم يزداد خطورة وصعوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ونختتم بياننا بتشجيع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة على استخدام نفوذها وأعضائها لمواصلة التعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين في الجهود الجماعية لإيجاد حلول دائمة للتهديدات والتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي – مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية ومنع انتشار الأسلحة والانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان والسلوك العدواني للعديد من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، ولبناء عالم أكثر عدلا وسلاما على أساس إنشاء مجتمع لخدمة المصالح المشتركة.

السيد غونثاليث دي لينياريس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه، والسيد بورديوزها والسيد عليموف والسيد إيفانوف على إحاطاتهم الإعلامية. كما أعرب عن امتناني للرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم مناقشة بتلك الأهمية، بالنظر للأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى والتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن المنظمات الإقليمية بصفة عامة مجهزة بآليات متكيفة بشكل جيد مع الوقائع المحلية فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، وعند الاقتضاء، بحفظ السلام. ولذلك السبب يعد تعاونها مع الأمم المتحدة بإمكانية واعدة. وفي حالة بعض المنظمات الإقليمية، تطور هذا التعاون إلى تحقيق مستوى ملحوظ من النضج، كما هو حال الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أصبحت مواضيع للاجتماعات المحددة لمجلس الأمن.

وبالمقابل، في حالة المنظمات الإقليمية الفتية الأخرى، فإن التعاون مع الأمم المتحدة أقل تنظيما، كما تشير بوضوح الورقة المفاهيمية (S/2016/867، المرفق) التي عممتها روسيا لهذه المناقشة في حالة المنظمات التي نناقشها اليوم ألا وهي: منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. وتلك المنظمات الثلاث موضوع قرار تتخذه الجمعية العامة كل سنتين، وظل لسنوات يشجع تطوير تعاون هذه المنظمات مع الأمم المتحدة بهدف تحسين الامتثال لأهداف المنظمة، التي هي الضامن النهائي للسلام والأمن الدوليين. ويشمل ذلك التعاون عددا متزايدا من الجوانب، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف وغيرها من الجوانب التي ذكرت طوال المناقشة.

ويعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بغاية الفعالية على جميع تلك الجبهات، ونعتقد أن المركز يطلع بدور بارز بوجه خاص في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الموجودة في آسيا الوسطى. وتركز مهام تلك الهيئة في منظومة الأمم المتحدة بشكل خاص على المنطقة المعنية، ونعتقد أنه بالفعل يضطلع بدوره بطريقة تبعث على الارتياح.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي بشكل مكثف مع بلدان المنطقة ومع المركز نفسه، ولا سيما في المسائل المتصلة بإدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب – وفي الحالة الأخيرة، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وإسبانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تقدر تقديرا كبيرا أعمال المركز. ونرى أن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تكون إحدى أولوياتنا القصوى، ولذلك نشيد بالتعاون المستمر بين المركز ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. وتحظى تلك العلاقة بإمكانية هامة بشكل خاص في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والنزوع إلى التطرف والتطرف المصحوب بالعنف.

السيد مصطفي (مصر): أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية ونرحب بهم بيننا اليوم، كما نشيد بإدارة الرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه الجلسة في سياق تفعيل أهداف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالترتيبات الإقليمية في الإطار الدولي وتعزيز التعاون والتنسيق بين أقاليم العالم من جهة، وأجهزة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

إن مصر تؤمن بالرسالة الحيوية التي تؤديها المنظمات والتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين كما جاء في الورقة المفاهيمية (S/2016/867، المرفق) القيمة التي وزعتها الرئاسة. إن التحديات الراهنة للأمن والسلم الدوليين تستوجب إقامة شراكات استراتيجية حقيقية بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات والتجمعات، وخاصة في ما يتعلّق بتعزيز واستدامة السلام. وفي هذا الإطار، تتمتع مصر بعضوية العديد من تلك التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية وتسهم من خلالها في تعزيز السلام والتنمية المستدامة، وتوطيد التعاون الإقليمي، وتعزيز علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الدول والأطراف المعنية.

وتحرص مصر على توثيق علاقاتها بكافة الأقاليم، بما فيها أوروبا الشرقية ووسط وجنوب آسيا والشرق الأقصى. وفي هذا السياق، تقدّمت مصر مؤخراً بطلب الحصول على مركز مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون حرصاً منها على متابعة أنشطة تلك المنظمة وبهدف تبادل وجهات النظر والرؤى في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واستراتيجياً. وتثمّن مصر الأنشطة والتدابير التي تقوم بها هذه المنظمة في مجال التصدّي للإرهاب والفكر المتطرّف ومكافحة تهريب وتجارة المخدرات وغيرها من صنوف الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنع وصولها إلى الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة. كما نثمّن في هذا الإطار جهود المنظمة في دعم وتعزيز بناء السلام في أفغانستان.

وتدعم مصر دور منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية المنظمة. ونرحّب من موقعنا في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالتعاون مع المنظمة في تلك الموضوعات. فمن الأهمية بمكان التواصل مع والاستفادة من خبرات ورؤى المنظمة بما يعزز فاعلية جهود الأمم المتحدة في هذين المجالين. كما نرى آفاقاً مستقبلية للتعاون في مجال التدريب على عمليات حفظ السلام والمساهمة في جهود بناء السلام في الفضاء الأوروبي – الآسيوي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فتقدّر مصر مبادراتها وبرامجها المرتبطة بتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في مختلف المجالات الإنسانية والمدنية، كالعمل على انسياب عمليات التجارة والتنمية الاقتصادية عبر ضخ الاستثمارات المباشرة، وحرية الحركة المقننة للأفراد، ومعالجة وتنظيم ظاهرة الهجرة، وضبط المنظومة الدولية للمعلومات والاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدور الذي يقوم به التجمّع لتعزيز التكامل بين جهود التنمية والتكامل الإقليمي من جهة، وتعزيز جهود الأمن والاستقرار التي تقوم بهما منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ختاماً، تؤكّد مصر على أهمية تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وتلك المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية في الفضاء الأوروبي – الآسيوي. ونوصي المجلس والأمانة العامة بالتواصل المباشر والمنتظم مع تلك المنظمات والتجمعات من خلال جلسات النقاش والمشاورات والمحادثات الفنية والسياسية، بما في ذلك عقد المشاورات السنوية والدورية بين الأمين العام ورؤساء وأمناء المنظمات الإقليمية القائمة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفد بلدي أعضاء المجلس الآخرين في شكر الاتحاد الروسي على عقده مناقشة اليوم. إن تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة هو في الواقع هدف ذو صلة وقيمة. ويحدوني الأمل في أن تساهم مداولاتنا اليوم في تحقيق هذه الغاية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي – مون على تقديم لمحة عامة عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. وأود أيضاً أن أشكر السيد نيكولاي بورديوزهيا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والسيد رشيد عليموف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، والسيد سيرغي إيفانوف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، على إحاطاتهم الإعلامية وأفكارهم المستنيرة حول هذا الموضوع. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي يضطلع به الممثل

الخاص للأمين العام بيتكو دراغانوف وكامل الفريق في المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى منذ إنشائه في عام ٢٠٠٨.

تمتدّ الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة بصورة جماعية عبر رقعة كبيرة من الأراضي، من حدود أوروبا الشرقية إلى الشرق الأقصى، وتصل اعتباراً من العام الماضي إلى جنوب آسيا. ومن النواحي السياسية أو الاقتصادية أو التنموية وحدها، فالفوائد التي يُمكن أن تُجنى من الاستقرار والازدهار في المنطقة التي تغطيها هذه المنظمات لا حصر لها. إن التغييرات الهامة التي طرأت على البيئة الدولية في السنوات الأخيرة، مع التحديات الجديدة والمتزايدة التعقيد إزاء السلام والأمن الدوليين، تتطلّب جميعها استجابات أقوى، بل واستباقية، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

وبالنظر إلى الروابط المعقدة بين العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية، مما يستلزم كلاً من النهج الشاملة والمحددة الأهداف، للمنظمات الإقليمية دور حاسم الأهمية تضطلع به عن طريق حشد الثقل الجماعي لأعضائها بشأن القضايا أو الحالات على الصعيد الإقليمي. وتستند الاستجابات التقليدية للأزمات حصرياً على المفاهيم الضيقة للأمن التي قد لا تكون كافية أو مستدامة. ونلاحظ أن كلاً من هذه المنظمات، منذ إنشائها، قد طوّرت مجال خبرة متخصصة تهدف إلى تحسين مساهمتها في احتياجات السكان في مناطق كل منها. وفي هذا الصدد، نحث مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على مواصلة دعم هذه المنظمات إلى أقصى حد ممكن.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وكل من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة من خلال تعميق التعاون مع وكالات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وهيئات مجلس الأمن ينبغي دعمها، لأنها قد حققت نجاحا ملحوظاً في مجالات مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والإرهاب في مناطق آسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية – الآسيوية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي مشاريع القرارات المتوقع اعتمادها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات. وهي خطوات هامة نحو تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وتوفير زخم جديد لاستكشاف سبل جديدة للتعاون.

وفي الوقت نفسه، لا بد من تنحية الخلافات جانباً كي تحقق هذه المنظمات إمكاناتها الكاملة في التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها على الصعيد الإقليمي.

وينبغي أن نعمل معا لزيادة تعزيز فعالية ونزاهة تلك الهياكل الإقليمية، في ذات الوقت الذي ينبغي أن يشجع فيه الأعضاء على نشر مزاياهم النسبية وخبراتهم المحلية الفريدة لما فيه مصلحة المنطقة.

وليس بوسع أي بلد بمفره أو الأمم المتحدة نفسها التصدي للتحديات المعقدة والمتداخلة المتزايدة التي تهدد عالمنا اليوم. فلا يمكن التصدي لهذه التحديات بفعالية إلا بواسطة جهودنا الجماعية والمنسقة من خلال إنشاء أطر قوية مملوكة إقليميا لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ونأمل أن تسفر هذه المناقشات عن المزيد من المقترحات والاستراتيجيات كي يتسنى توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيزه وتحسينه بما يساعد على تحسين قدرتنا الجماعية على الاستجابة لتهديدات السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أيضا الأمين العام بان كي – مون، والأمين

العام لمنظمة الأمن الجماعي، بورديوزها، والأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، عليموف، ونائب الرئيس إيفانوف على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد نيوزيلندا بقوة التعاون النشط والمنتظم بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها. لقد قدمت السنوات السبعين الماضية الكثير من الأدلة على جدوى المنظمات الإقليمية وفعاليتها بوصفها شريكة للأمم المتحدة. ويعزى السلام والاستقرار اللذين تتمتع بهما حاليا الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا وجنوب شرق آسيا لتلك الهياكل الإقليمية التي أنشئت هناك. وشهدنا في أفريقيا أيضا نموا مقدّرا في وتيرة وفعالية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بهدف التصدي لتحديات السلام والأمن خلال السنوات العشرين الماضية. وتلك هي الخبرة ذاتها في منطقتي، منطقة المحيط الهادئ، حيث كان التعاون الإقليمي أمرا أساسيا لمواجهة تحديات الأمن والتحديات التنمية المستدامة على حد سواء خلال السنوات الأربعين الماضية.

والأسباب وراء ذلك واضحة: فالمنظمات الإقليمية قادرة على الاستفادة من المعارف والمنظورات المحلية، وكلاهما أمر أساسي للتصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها أعضاء تلك المنظمات. وهي توفر آلية لتعبئة وإدامة الإرادة السياسية لأعضائها فيما يتجاوز جهود منع نشوب النزاعات وحلها. وتوفر هذه المنظمات أيضا وسيلة تمكّن المناطق من التفاعل مع الأمم المتحدة والاستفادة من القدرات التي يمكن أن توفرها لها المنظمة العالمية.

ومثلما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإنه لا يمكن التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه بلدان آسيا الوسطى على نحو فعال بدون التعاون الوثيق بين بلدان المنطقة والشراكات القوية مع المجتمع الدولي. وتقتضي التوترات المستمرة بين بلدان آسيا الوسطى الناشئة عن التنازع على الحدود وإدارة الموارد العابرة للحدود، كالمياه، والتركيبة الإثنية المعقدة في المنطقة إدارتها بطريقة مستدامة وصبورة. وهو ما تتطلبه أيضا الزيادات في تدفق الأشخاص عبر الحدود، بمن فيهم اللاجئون.

وكما ندرك جميعا هنا في المجلس، فقد شهدت أفغانستان سلسلة من النزاعات الداخلية والخارجية على مدى عقود عديدة. وبالرغم من الاستثمارات الهائلة للمجتمع الدولي في أعقاب تأييد المجلس لذلك الإجراء بتحرير البلد من قبضة تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ما يزال السلام والاستقرار بعيدي المنال تقريبا مثلما كانا عليه دائما. ويؤدي عدم الاستقرار الدائم إلى تفاقم التوترات التي تترتب عنها آثار عابرة لحدود المنطقة بأسرها على نطاق أوسع.

وعلى النحو الذي تم تأكيده مرة أخرى للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام لمنظمة شانغهاي للتعاون بالأمس، فما تزال تجارة المخدرات التي تسيطر عليها طالبان تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار أفغانستان وجيرانها. ونناشد الجهات الفاعلة الإقليمية لمواصلة الجهود المنسقة، بما في ذلك التعاون مع هيئات الأمم المتحدة مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨. وستكون آسيا الوسطى أكبر المستفيدين من السلام والاستقرار في أفغانستان.

ومن الواضح أن التعاون الإقليمي ضروري أيضا لمكافحة شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تجار المخدرات وتدفق الأموال والأسلحة غير المشروعة عبر الحدود. وسيكون التعاون الفعال عبر الحدود هاما للغاية للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف، خاصة وأن خطرهما قد تفاقم كثيرا بسبب ما يُعتقد بسفر ما يزيد على ٢٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من آسيا الوسطى إلى ساحات القتال في العراق وسوريا.

ومثلما قال الممثل الدائم لماليزيا، فإن بوسع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى أن يؤدي دورا هاما في تيسير الدعم الدولي للتصدي لتلك التهديدات. وينبغي الإشادة بدعم المركز في تيسير الحوار وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالإنذار المبكر والتحليل والمساعدة في تعبئة وتنسيق الإرادة السياسية والموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة.

وتعلّمنا دروس التاريخ أيضا أنه من غير المرجح أن تحمل البلدان التي تتبادل التجارة معا السلاح ضد بعضها البعض. وما تزال مستويات التجارة البينية في آسيا الوسطى منخفضة جدا. ومن الممكن أن تكون زيادة الترابط عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية وزيادة التنقل بمثابة لبنات أساسية لصلات دبلوماسية أقوى. وقد شهدنا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، أن نمو التجارة يسير جنبا إلى جنب مع توثيق التعاون الإقليمي الذي تقوده المنظمات الإقليمية. ومن شأن تشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي أن يزيد من الرخاء في آسيا الوسطى ويساعد في الحفاظ على السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

ومن البديهي أنه ليس ثمة نهج واحد يناسب جميع الحالات فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، غير أن من الواضح أن في مصلحتنا جميعا تشجيع التعاون الإقليمي الفعال ومساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحقيق إمكاناتها.

و أود قبل أن أختتم بياني، الإشارة إلى تطور إيجابي هام في منظمة إقليمية أخرى مكرسة لصون السلم والأمن الدوليين: نظام معاهدة أنتاركتيكا، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلدي ولأعضاء المنظمة الآخرين. وفي وقت سابق وافقت اليوم – في هوباره، أستراليا – لجنة حفظ الموارد الحية في أنتاركتيكا على إنشاء أكبر منطقة محمية بحرية. وكان ذلك تتويجا لأكثر من ست سنوات من الجهود الدبلوماسية المكرسة بقيادة نيوزيلندا والولايات المتحدة، تخللتها مفاوضات صعبة ومكثفة مع أعضاء اللجنة الآخرين، بما في ذلك، وأود أن أشير إلى دول أعضاء في المجلس: روسيا، الصين، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا، إسبانيا، أوكرانيا، وأوروغواي.

وكما لاحظ وزير خارجية بلدي عند ترحيبه بذلك الإنجاز ”فإن هذه نتيجة هائلة للدبلوماسية الهادئة والسعي الصادق“. وأضاف قائلا إن من دواعي سرورنا بصفة خاصة أنه أمكن التوصل إلى هذا الاتفاق حتى في ظل وجود الكثير من الصعوبات والاختلافات في أماكن أخرى. وأشك في ما إذا كان يلمِّح إلى التحديات التي نواجهها في المجلس، وآمل أن نتمكن من السعي إلى تحقيق نتائج إيجابية مماثلة هنا.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ممثلي منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الإجراءات التي تنفذها منظماتهم.

وتدعونا المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة الروسية (S/2016/867، المرفق) إلى التركيز على مسألة التعاون الإقليمي في ضوء التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في منطقة آسيا الوسطى. أولا، ما تزال آسيا الوسطى منطقة تواجه تحديات اقتصادية وسياسية رئيسية، علاوة على التحديات الأمنية. وعلى وجه الخصوص فإن الحالة في أفغانستان ومختلف أشكال الاتجار غير المشروع التي تروج في المنطقة – مثل الاتجار في المخدرات والأسلحة والبشر – تعتبر جميعا عوامل مزعزعة للاستقرار. ولا يستثني التهديد الإرهابي أحدا اليوم، وكثيرا ما يتنامى في سياق الإحباط الاجتماعي، من بين عوامل أخرى، وينبغي عدم تجاهله.

ويجعل ذلك السياق الهش التعاون أمرا بالغ الأهمية بين جميع الجهات الفاعلة الموجودة في المنطقة، بما في ذلك المنظمات

الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية. ولاستكمال إجراءات المنظمات الإقليمية، فإن المهمة التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ذات أهمية بالغة. وأصبح ضروريا أكثر من ذي قبل دعم بلدان المنطقة في بلورة استجابات وطنية لتلك التحديات وتشجيعها على تعزيز التعاون الإقليمي. وأفكر على وجه الخصوص في المساعدة التي يقدمها المركز إلى بلدان آسيا الوسطى في جهود تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي سنحتفل بذكراها السنوية العاشرة هذا العام. وذلك مثال ممتاز على القيمة المضافة لذلك الدعم.

وتشجع فرنسا جميع المبادرات التي من شأنها أن تمكّن بلدان المنطقة من الإسهام على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.

وأخيرا، علاوة على الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، اضطلع الاتحاد الأوروبي أيضا بدور بالغ الأهمية في هذه المنطقة منذ اعتماد المجلس الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشراكة الجديدة مع آسيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ويبلغ إجمالي قيمة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمنطقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ أكثر من بليون يورو.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية خصوصاً، فقد عقد حوار رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وبلدان في آسيا الوسطى في ١٨ أيار/مايو في بروكسل. واتخذت تدابير محددة خلال الاجتماع، منها توفير الخبرات لدعم تنفيذ خطة عمل مشتركة لآسيا الوسطى في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتطوير برامج تتعلق بإدارة حدود الاتحاد الأوروبي ومكافحة إدمان المخدرات وتحديد خطة عمل الاتحاد الأوروبي - آسيا الوسطى لمكافحة المخدرات.

وأتاح الاجتماع الوزاري المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تجديد التزام المواطنين الأوروبيين بتعزيز سيادة القانون والاستقرار والأمن والتعاون في المنطقة.

السيد سواريز مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي لعقد مناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد بان كي - مون والسيد نيكولاي بورديوزا والسيد رشيد عليموف والسيد سيرغي إيفانوف.

يعلق وفدي أهمية خاصة على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن إسهامات تلك المنظمات في مجالي السلم والأمن تعزز عمل هذه المؤسسة المتعددة الأطراف في تسوية النزاعات، وفقاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن كثيراً من النزاعات والأزمات في شتى أنحاء العالم تستدعي تعاوناً وثيقاً بين كل هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، خاصة في الحالات التي يكون لدى تلك المنظمات دراية أوثق بالنزاعات الإقليمية والمحلية ومعرفة بالأسباب الكامنة وراءها، مما يسمح بتعاون وثيق يصب في مصلحة الجانبين. ونعتقد جازمين أن الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، وغيرها، تقوم بدور أساسي في تعزيز الحوار والتعاون بهدف التصدي للتحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلام في تلك المناطق. ولذلك، ينبغي أن تعمل تلك المؤسسات في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة كحلفاء استراتيجيين في مجالي السلم والأمن

الدوليين والإقليميين. واستقلال البلدان وسلامة أراضيها وسيادتها أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيها.

وتؤدي هذه المنظمات دوراً مهماً في صون السلام في منطقة مترامية الأطراف تمتد من شرق أوروبا إلى الشرق الأقصى. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة يتأثر حالياً بعدد من التحديات المتعلقة بالتهديدات الأمنية، وتشمل الإرهاب والتطرف العنيف والنزعة الراديكالية وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من تلك المنطقة على يد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات، فضلاً عن الصراعات العرقية والاجتماعية – السياسية الداخلية التي تزيد من خطر النزاعات المسلحة في المنطقة. وهناك عوامل سلبية أخرى منها التوترات والنزاعات الحدودية المرتبطة بمشاكل تعيين الحدود.

والتحديات التي تواجه آسيا الوسطى تستدعي استجابة فعالة ومنسقة من بلدان المنطقة التي يجب أن تتصدى للتحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها هذه المنطقة الجغرافية الاستراتيجية من خلال إقامة علاقات للتعاون الثنائي والإقليمي. ولذلك، فإننا نقدر المبادرات والاجتماعات التي نظمتها تلك المنظمات مع بلدان المنطقة ومع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي بغية معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد النهج المركز لهذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سعياً إلى مزيد من التعاون بين دول آسيا الوسطى في مجالات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف والتوجهات الراديكالية، بغية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تشمل عدداً من الأنشطة الرامية إلى تحسين بناء القدرات وتبادل المعلومات.

إن تحسن الوضع السياسي في أفغانستان، ولا سيما في سياق العملية الانتقالية والمصالحة، سيكون له أثر كبير على استقرار جيرانها. ولكن، على الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات، ما زالت تلك المشاكل تمثل تهديداً لاستقرار البلد. ولذلك، نثني على جهود منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في التزامهما بمكافحة تلك الآفات بالتنسيق مع السلطات الأفغانية.

وبغية تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، من الأهمية بمكان أن يتم معالجة هذه القضايا من خلال تهيئة الظروف التي تفضي إلى حلول دائمة لمشاكل المنطقة تصب في مصلحة الجميع وتراعي مبادئ القانون الدولي. ولا بد من تنسيق الإجراءات الدبلوماسية وآليات الوقاية على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء وتوجيهها للتحديد المبكر للأزمات المحتملة وتبادل المعلومات. وفنزويلا تشيد بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في العمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى الذي يعمل على إيجاد السبل لمنع نشوب النزاعات وإنشاء آليات لحفظ السلام.

ختاماً، نود أن نشدد على أهمية الاستمرار في تشجيع الجهود التي تبذلها تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تهيئة مجالات محددة للتعاون تلائم كل الظروف، مع أخذ خصائص الدول الأعضاء ومصالحها الخاصة في الاعتبار. ونشجع أيضاً على زيادة الحوار والاتصالات بين بلدان المنطقة، بغية تحديد المناطق التي قد تفضي إلى نزاعات أو صراعات، من أجل اتخاذ تدابير ملائمة لبناء الثقة واعتماد استراتيجيات للتعاون تصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي برمته .

السيد هاراسيمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وفي واقع الأمر، من الأهمية بمكان إقامة شراكات فعالة بين

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية للمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

والتقرير الأخير للأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها (S/2016/621)، أشار إلى أن هذا التعاون شهد نمواً وتنوعاً ملحوظين خلال السنوات الأخيرة، وبرهن على أهميته الأساسية في تأمين اتفاقات دولية فعالة في مجال السلم والأمن الدوليين. ونحن نتفق تماماً مع استنتاجاته ونرحب بالأمثلة الإيجابية على هذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وغيرها كثير. وقد أثبتت تلك المنظمات أنها قادرة على القيام بدور ريادي في تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

وأوكرانيا، كعضو غير دائم في مجلس الأمن حالياً، قد أثنت بالفعل على الإسهامات المتنامية لتلك المنظمات في صون السلم والأمن ورحبت بجهودها المستمرة والمهمة ودورها المعزز في حفظ السلام والوقاية من النزاعات والتوسط فيها وتسويتها.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم يصل إلى كامل إمكاناته بعد وينبغي تعميمه إلى حد كبير نظراً لأن مصالح بعض أعضاء المجلس كثيرا ما تطغى على طابع وهيكل هذا التعاون أو تقوضهما. وللأسف، علينا أن نعترف بأن أدوار المنظمات الإقليمية في عالم اليوم في صون السلام والأمن مختلفة نوعا ما. فبعضها ملتزم بمواثيقه ويعمل لمنع الأزمات وإدارتها وحلها. ويميل بعضها الآخر، على النقيض من ذلك، إلى الامتناع عن القيام بذلك ويضفي الطابع السياسي على أنشطة هذه المنظمات بسبب ما يتخذه أعضاؤها من إجراءات بهدف تحويل الأنظار.

وبما أن موضوع مناقشتنا اليوم هو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، أود أن أثير عددا من المسائل المهمة للغاية من أجل رسم صورة كاملة لطابع هذا التفاعل ونتائجه وآثاره.

أولاً، أود أن أُذكر المجلس بأنه، وفقا لميثاقي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة على الترتيب، يتعين على أعضائهما ''التصرف في امتثال صارم لالتزاماتهم'' بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن و ''الاسترشاد بمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً''؛ و ''إقامة علاقاتهم بما يتفق'' مع مبادئ ''حرمة حدود الدول والاعتراف بالحدود القائمة ورفض ضم الأراضي بصورة غير مشروعة'' و ''تسوية المنازعات بالوسائل السلمية''.

بيد أن الحقائق واضحة للغاية. لقد أظهرت هاتان المنظمتان افتقارا تاما للإرادة لاتخاذ التدابير المناسبة للتصدي للنزاعات في المنطقة. وبادئ ذي بدء، أود أن أشير إلى العدوان الروسي في أوكرانيا وجورجيا. فما زال الاتحاد الروسي، أحد الأعضاء المؤسسين لهاتين المنظمتين، ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة وميثاقي رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والقانون الدولي وكذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي هذه اللحظة تحديدا، لا تزال هاتان المنظمتان تتظاهران بأنه ليس هناك عدوان روسي مستمر ضد أوكرانيا وأنه لا يوجد احتلال للقرم ولا احتلال بحكم الواقع لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأنه لا تُرتكب جرائم حرب ضد الشعبين الأوكراني والجورجي. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين إلى الإدلاء بآرائها جهارا بصورة جماعية وفردية وإلى إحداث تغيير. وهذا أيضا يتعلق بأمنها ومستقبلها. إن أصواتها هامة في جهودنا المشتركة الرامية إلى الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومصداقية تعاون المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة.

وللأسف، إلى أن يحدث ذلك، لا يمكن أن نوافق على أن رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي قادرتان على ”بذل كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية“ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وإلى أن يحدث ذلك، لا نرى أي قيمة مضافة لتعميق التفاعل بين هاتين المنظمتين والأمم المتحدة استناداً إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون الذين أكدوا خلال النزاع في جورجيا في عام ٢٠٠٨ على الحاجة إلى احترام السلامة الإقليمية للدول. ونود الاستمرار في نفس النهج تجاه الاحتلال المؤقت لشبه جزيرة القرم والعدوان الروسي على أوكرانيا.

في الختام، أود أن أشدد على أن العدوان الروسي على أوكرانيا يبين بوضوح عدم كفاية آليات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى إنشاء آليات للتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في مرحلة حينما تكون هناك بوادر مبكرة لحالات طوارئ. وسيساعدنا ذلك في اختصار الوقت اللازم لبدء الإجراءات من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته في بناء شراكة قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأشكر الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي السيد بورديوجا؛ والأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، السيد عليموف؛ ونائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، السيد إيفانوف، على حضورهم معنا هنا اليوم.

تأتي مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب. فعملية التنبؤ والاستجابة بفعالية للنزاعات المسلحة والإرهاب العابر للحدود الوطنية وتدفقات اللاجئين والمهاجرين وتهديدات الفضاء الإلكتروني والاتجار بالمخدرات والجرائم تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها. ويتمثل أحد السبل الذي يمكن من خلاله معالجة تلك الفجوات في القدرة على اتخاذ إجراءات قوية ومتسقة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذا التعاون يمكن أن يعزز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة وسرعة تحركه واتساع نطاق النهج الذي يتبعه حيال التحديات الكثيرة التي تواجهنا. ولكن من أجل تحقيق هذه الإمكانات، لا بد للمنظمات الإقليمية أن تعطي الأولوية لمصالح جميع أعضائها. ويجب عليها احترام الالتزامات والتعهدات الدولية وأن تتصرف وفقا لقرارات مجلس الأمن ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وقبل كل شيء، يجب أن تحتفظ الدول بحقها السيادي في اتخاذ قراراتها دون إكراه من الدول الأخرى – بما فيها القرارات المتعلقة بالمنظمات والتحالفات التي تختار المشاركة فيها.

وبينما ننظر في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية معينة، لا بد أن نكفل احترام وتعزيز هذه المبادئ والالتزامات المشتركة، لا تقويضها أو الانتقاص منها. فالإجراءات القوية والمنسقة التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الشريكة تحقق السلام وتمنع نشوب النزاعات وتخفف من حدتها وتساعد في تنسيق الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات. وهذه الإجراءات تسهم في جهود الاستجابة الإنسانية وفي محاربة الإرهاب والتهديدات الإلكترونية وتعزز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة.

ومن البلقان إلى طرق النقل البحري قبالة سواحل القرن الأفريقي وإلى أفغانستان، تمثل المنظمات الإقليمية عاملا مضاعفا للقوة. وحيثما تتسق هذه الأشكال من الجهود المشتركة المشروعة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ومع الاتفاقيات والعهود

والمعاهدات المنطبقة، فإنها ستجد مؤيدا قويا في الولايات المتحدة. ولكن المنظمات الإقليمية تكون في أقوى حالاتها حينما تعبر عن أهداف وتطلعات جميع أعضائها، وليس عن هيمنة قلة قليلة منهم. فحينما تضع دولة أو دولتان جدول أعمال المجموعة برمتها وتحدد مواقفها، فإن هذه المجموعة لا تصبح إقليمية حقاً ويضمحل التنوع الذي يمكن أن تضيفه إلى الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتدخل روسيا في كل من جورجيا وأوكرانيا، رأينا عجز رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي عن الدفاع عن مبدأ السلامة الإقليمية أو حتى مناصرته.

إن المنظمات التي نؤيدها يجب أن تحترم التزاماتها وتعهداتها الدولية، لا سيما فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب. وكما نرى في جميع بنود جدول أعمالنا، قد تكافح الدول في بعض الأحيان من أجل صون الأمن والحرية الفردية على السواء. فالتهديدات الأمنية الناشئة من جانب المنظمات الإرهابية والذين يروجون للتطرف العنيف حقيقية. والمكافحة الفعالة لاستغلال الحدود التي يسهل اختراقها وسوء استخدام التكنولوجيات مثل شبكة الإنترنت ليست بالأمر اليسير. غير أنه في خضم الاندفاع نحو الاستجابة بشكل فعال، لا بد أن تقاوم الدول والمنظمات الإقليمية إغراء تجريم حرية التعبير أو الحد من حرية تكوين الجمعيات أو منع المعارضة السياسية المشروعة.

ورأينا ذلك في مشروع القرار الذي تم عرضه مؤخرا بشأن مكافحة الأيديولوجية المتطرفة ونشر الأكاذيب.

وإننا نشعر بالقلق من أن سياسات مكافحة الإرهاب التي تقترحها تلك المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان تنتهك أيضا إلى حد بعيد الحريات الفردية والحريات السياسية. والقيود المفروضة على حرية التعبير وعلى أنشطة المجتمع المدني، وبخاصة القيود التي تستهدف مجموعات الأقليات، تحرز حتما نتائج عكسية. وهذه السياسات التقييدية تعيق قدرة الدولة على الانخراط في العمل مع المجتمعات المحلية التي تشكل أكبر الأهداف لتجنيد الإرهابيين. وبوسع هذه العزلة وهذا الاضطهاد، في واقع الأمر، التسبب بالمظالم التي تشكل الدوافع المحركة للتطرف العنيف.

وحرية التعبير وحرية تداول المعلومات هما، في الحقيقة، دفاعان موثوقان ضد العنف والصراع. فالمجتمع المدني الحر والقوي هو وسيلة من الوسائل الأكثر فعالية لمواجهة الأصولية والتطرف العنيف على شبكة الإنترنت وخارجها. ولمنظمات المجتمع المدني وجود حيوي في صياغة وتشاطر الخطاب الذي يعرقل عملية التطرف، وفي مكافحة التطرف العنيف.

إن سجل الولايات المتحدة في التشجيع على قيام تعاون قوي ومتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حول العالم، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ضمن منظمات أخرى عديدة، هو سجل واضح وثابت. وبينما ننظر في تعزيز التعاون مع منظمات إقليمية إضافية، لا بد أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت أنشطة تلك المنظمات تنهض بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وعما إذا كان صنعها للقرار يمثل التنوع القائم بين دولها الأعضاء، وعما إذا كانت تظهر القدرة على الاستجابة للأزمات الإقليمية بسرعة وفعالية. هذه هي المعايير التي تتوقعها الأمم المتحدة من المنظمات الإقليمية التي نحن عضو فيها، وهي المعايير التي ينبغي لنا أن نتوقعها من كل واحدة منها.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الاعلامية على ملاحظاتهم التي أبدوها اليوم. نحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة منطقة آسيا الوسطى. إنها جزء من العالم الذي نادراً جداً ما نسمع عنه في هذه القاعة، على الرغم من أن المنطقة تواجه العديد من التحديات الفريدة التي تؤثر تأثيراً مباشرا على

أعمالنا الأساسية، عنيت السلم والأمن الدوليين. هي تحديات تمثل التاريخ والجغرافيا المعقدين في المنطقة. فالنزاعات الحدودية التي لم تحل والتوترات إزاء الحصول على المياه والموارد الأخرى هما مسألتان تؤثران على أمن المجتمعات المحلية ورخائها. لذلك، نرحب بالفرص التي أتيحت مؤخرا لإجراء مناقشات ترمي إلى تحسين العلاقات بين عدد من البلدان في المنطقة بشأن هاتين المسألتين الهامتين.

والمسائل البيئية تشكل أيضا تحديا إقليميا كبيرا، والعديد منها سببه مخلفات التاريخ في المنطقة. ولقد بدأ تغير المناخ يظهر كعامل خطر رئيسي جديد. ونتيجة لذلك، تحتاج المنطقة إلى دعم دولي بغية تحسين إدارة الموارد، لا سيما المياه، والتكيف مع الأضرار التي قد حصلت. ويسرنا أن نشارك في ذلك.

وتشمل تلك التحديات، في أجزاء من المنطقة، توطيد احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز التنمية المستدامة، والتصدي للفساد، وإزالة القيود التي تفرضها الدول على الحياة الاقتصادية والسياسية. وهذه بعض التحسينات التي تطال تلك المسائل، وهي موضع ترحيب. ولكن سرعة هذا التقدم ومداه ليسا بقدر ما يتوقعه الناس في المنطقة أو، في الواقع، ما يستحقونه. إن التحديات واضحة. وكذلك الفرص والامكانات الإقليمية. وبغية المساعدة على تحقيق هذه الامكانات، يمكن أن تتطلع المنطقة إلى المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

لذلك، نؤيد بشدة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات التي تواجه منطقة آسيا الوسطى. وبالنسبة إلى المملكة المتحدة، يجب أن يكون هذا التعاون متفقا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وجميع الاتفاقيات، والمواثيق، والمعاهدات النافذة. ويجب أن يتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما احترام حقوق الإنسان والحريات الشاملة. وهناك عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع فعلا بعمل قيّم في منطقة آسيا الوسطى للمساعدة في التصدي لتلك التحديات المشتركة. واسمحوا لي أن أشاطركم ثلاثة أمثلة.

أولا، كما ذكر نائب الرئيس إيفانوف، تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالأمن، بما في ذلك تحديد الأسلحة، وتدبير بناء الثقة والأمن، وحقوق الإنسان، ومسألة إرساء الديمقراطية والمسائل الاقتصادية والبيئية. أمّا أنشطة بناء القدرات المتعلقة بمنع التطرف والإرهاب ومكافحتهما، فهي موضع ترحيب بصفة خاصة، وتجري بطريقة تتفق مع الالتزامات الدولية والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحقوق الإنسان. كما نرحب بعمل منظمة الأمن والتعاون حول تمكين المرأة، والإصلاح القضائي والتشريعي، وتطوير وسائط الإعلام، ومنع نشوب الصراعات، بما في ذلك مسألة إدارة المياه التي أشرت إليها آنفا.

والمثال الثاني هو أن مجلس أوروبا يتعاون تعاملا إيجابيا مع المنطقة. فقد جرى وضع برنامج سياسة الجوار الذي ينفذه مجلس أوروبا، مع كازاخستان وقرغيزستان، لتيسير عملية الانتقال السياسي إلى الديمقراطية، والمساعدة في تعزيز الحكم الرشيد، فضلا عن توطيد العمل الإقليمي لمجلس أوروبا في مكافحة التهديدات العابرة للحدود والتهديدات العالمية.

ومثالي الأخير هو الاتحاد الأوروبي. فما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما بعلاقة قوية ودائمة مع دول منطقة آسيا الوسطى الخمس، وتعزيز التعاون في مجال الأمن والاستقرار، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشدد نهج الاتحاد الأوروبي على الأهمية الأساسية لإرساء الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتؤيد المملكة المتحدة بشدة عمل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك العمل الذي يقوم به ممثلها الخاص لمنطقة آسيا الوسطى، السيد بيتر بوريان، في المضي قدما بذلك.

وأود أن أختتم كلامي بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. فهي مناقشة حسنة التوقيت، وتجري قبل مجرد شهرين ونصف من انضمام كازاخستان إلى المجلس. وسيكون المجلس أكثر ثراء نتيجة الأفكار التي ستطرحها كازاخستان على الصعيد الاقليمي. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق معا على هذه المسألة وغيرها الكثير من المسائل في العام المقبل.

السيدة غاي (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس تشوركين والوفد الروسي على عقد هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن جلسة هذا الصباح تتناول التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، في أعقاب ما حصل مؤخرا من تبادل للأفكار مثير جدا للاهتمام بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694) والاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.7705).

واسمحوا لي في البداية أن أرحب بمقدمي الاحاطات الاعلامية على حضورهم هنا، وأن أشكرهم على بياناتهم الممتازة: الأمين العام بان كي – مون؛ والسيد نيكولاي بورديوزا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد رشيد عليموف، الأمين العام لمنظمة شانغهاي للتعاون؛ والسيد سيرغي إيفانوف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

إن الجلسة المنعقدة اليوم توفر الفرصة لتعزيز أساس التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات التي ذكرتها للتو، وذلك في إطار روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه يجوز للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتعاون على تحسين الأمن الجماعي من خلال صون السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكر الأمين العام بحق في هذه القاعة خلال آب/أغسطس ٢٠١٥،

> ”تتقاسم الأمم المتحدة المسؤولية عن السلام والأمن مع المنظمات الإقليمية على نحو متزايد.“ (S/PV.7505، الصفحة ٢)

والهياكل الإقليمية التي تتصرف بموجب تفويض من الأمم المتحدة توفر الخبرات المحلية والموارد التشغيلية للأمم المتحدة. فالصراعات والأزمات العديدة حول العالم تتطلب بخاصة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومختلف شركائها، ولا سيما المنظمات الإقليمية، الذين يؤدون دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين في مجالات اختصاصاتهم. والكيانات الإقليمية التي تشكل رابطا بين الصعيدين الوطني والعالمي، تستفيد من قربها الجغرافي لحالات الصراع في منطقتها، وهي بالتالي في وضع أفضل لفهم هذه الحالات.

ومن الواضح أن العديد من بعثات الكيانات التي نعمل معها لاستكشاف فرص التعاون الممكنة تتسق تماما مع أهداف الأمم المتحدة، مثل، صون السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة والاتجار بالأسلحة والمخدرات.

وتواجه المناطق الجغرافية التي تغطيها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة تهديدات متعددة الأوجه للسلم والأمن الدوليين بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ويتطلب نطاق هذه التحديات العمل الجماعي الحازم وتجميع جهود مختلف الجهات المعنية، الأمر الذي يمثل شرطا لتحقيق الكفاءة والفعالية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة – وهي منظمة مكلفة بصون السلم والأمن الدوليين – أن تكون قادرة على الاستفادة من التعاون العملي مع المنظمات الإقليمية. فمن خلال قيامها

بذلك ستساعد على وقف الطائفة الواسعة من التهديدات واحتواء الأسباب المحتملة لنشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على العمل الرائع الذي قام به المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي – من خلال نهجه الاستباقي – يتوقع الحالات التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات، من خلال تعزيز الحوار والتسوية السلمية للمنازعات باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بلدي مقتنع، الآن أكثر من أي وقت مضى، بفائدة وجود شراكة مثمرة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبالحاجة إليها. كما أود أن أؤكد من جديد على التزام السنغال بتعددية الأطراف الفعالة التي تركز على الأمم المتحدة، بهدف إيجاد حلول دائمة للتحديات الحاسمة في تحقيق السلام والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل للاتحاد الروسي.

نشكر الأمين العام على بيانه بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمنطقتنا، ونشكر قادة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة.

جلسة اليوم جلسة محورية بالنسبة لرئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن لأسباب عديدة. أولا، تعد المنظمات قيد المناقشة حيوية حقا بالنسبة للمناطق التي تعمل فيها. وهناك مسائل أمنية وغيرها من المسائل الملحة المدرجة في جداول أعمالها، ويعد التعاون معها إحدى أولويات السياسة الخارجية لروسيا. ثانيا، نعتقد أن الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة لم تستغل بالكامل بعد. ثالثا، كثيرا ما واجهنا حالات لا يكون فيها أعضاء المجتمع الدولي على دراية كاملة بأنشطة هذه المنظمات. ويعد هذا، من جهة، علامة إيجابية إلى حد ما، حيث إنه يدل على اكتفائها الذاتي وفعاليتها في حل التحديات التي تواجهها. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى المعلومات إلى التقليل من شأن الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في صون السلام والأمن في مناطقها، وهو أمر ينبغي تجنبه. وفي هذا الصدد، نأمل أن تمكن مناقشة اليوم والإحاطات الإعلامية المقدمة المجتمع الدولي من فهم بعض المشاكل الأساسية في منطقتنا وكيف تعمل هذه المنظمات على حلها.

وأود أن أكون صريحا. هناك مشكلة أخرى. فما برح بعض شركائنا، وبعضهم أعضاء في مجلس الأمن، يتخدمون مختلف الذرائع يحاولون تهميش تلك المنظمات بشكل مصطنع، حيث يرون فيها منافسين جيوسياسيين. فعلى سبيل المثال، أشار أحد البيانات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم إلى بعض المعايير التي ينبغي أن تستوفيها هذه المنظمات الإقليمية. من الواضح تماما أنه إذا طبقت هذه المعايير على منظمة حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، سيتعين حلها بسرعة. ينبغي أن نضع حدا لهذا النوع من النهج الأيديولوجي الذي يضر بقدرتنا على التعاون في إيجاد الحلول للتحديات الإقليمية والعالمية.

وسأبدأ باستخدام ما يسمى بالأمن الصعب. لقد أنشئت منظمة معاهدة الأمن الجماعي بغية الاستجابة لأكثر تحدياتنا السياسية والعسكرية إلحاحا، بما في ذلك الزيادة المفاجئة في الجماعات الإرهابية والمتطرفة، واحتمال أن تزعزع استقرار الحالة على حدود الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن العضوية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي طوعية تماما وجهودنا المشتركة لا تستهدف أحدا بعينه. ونحن على استعداد للمشاركة في التعاون البناء مع كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، وهذا النهج مكرس في وثائق المنظمة.

تشكل التهديدات الإرهابية إحدى المشاكل الأكثر صعوبة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. والحالة العامة في جمهوريات آسيا الوسطى لا تزال هادئة، والفضل في ذلك يعود جزئيا إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها قادة تلك البلدان. ومع ذلك، فسواء بالنسبة لنا أو لشركائنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فإن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي الناجمة عن عوامل خارجية تمثل تهديدات مباشرة تماما. إننا نتعامل مباشرة مع الهجمات الإرهابية والتهيئة الأيديولوجية لبعض مواطنينا، الذين للأسف ينتهي بهم الأمر في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وغني عن القول إننا نشعر بالقلق أيضا إزاء احتمال عودتهم إلى روسيا أو إلى جيراننا وشركائنا.

كما يساورنا القلق إزاء عدم الاستقرار المزمن في أفغانستان ووجود بؤر إرهابية هناك. وتتجلى بوضوح مسارات الأفغان في الأنشطة التخريبية للمنظمات في آسيا الوسطى مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان وحزب التحرير. ويقيم الجهاديون الذين يدخلون المنطقة صلات مع عناصر إجرامية وتجار مخدرات ويقومون بإنشاء خلايا من أجل الأنشطة الإرهابية في المستقبل. وتتفاقم المشكلة بسبب ما يسمى بالدولة الإسلامية التي توغلت في أفغانستان وتقوم بتوسيع نطاق أعمالها هناك. وفي هذا الصدد، فقد شهدنا أن تنظيم الدولة قد شارك مؤخرا على نحو متزايد في شمال أفغانستان، وهناك خطر متزايد من دخول عناصر من التنظيم إلى الدول المجاورة. وتمثل المخدرات في أفغانستان مشكلة خطيرة. وقد كشف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الآونة الأخيرة عن بيانات مروعة بشأن زيادة بنسبة ٤٣ في المائة في إنتاج المواد الأفيونية هناك. وآسيا الوسطى لديها كل الحق للحديث عن غزو الهيروين الأفغاني. فالاتجار بالمخدرات الأفغانية يعد أحد المصادر الهامة لتمويل شبكة المتطرفين السرية في آسيا الوسطى.

وإذا أردنا إنهاء هذه التهديدات، يجب علينا أن نعمل بشكل حاسم على الصعيد الأمني. وستواصل بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي تقوية وتعزيز تعاونها وتعزيزه مع الوحدات العسكرية وقوات الأمن. وقد أظهرت الدورة التدريبية لفريق كوبالت للاستجابة السريعة المشتركة لعام ٢٠١٦، التي عقدت في أيار/مايو، الإمكانات الممتازة للقوات الخاصة من روسيا وبيلاروس وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان من أجل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وهناك طلب على الخبرة العملية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وذلك بفضل خبرتها لأكثر من ١٠ سنوات في التعامل مع عملية القناة لمكافحة المخدرات التي تهدف إلى قطع طرق تهريب المخدرات. وخلال تلك الفترة، ارتفعت مؤشرات مضبوطات المخدرات عشرة أضعاف، لتصل إلى ٢٠ طنا.

ولدى الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي مصلحة كبيرة متبادلة في تعزيز التعاون العملي بينهما، ولا سيما في مجالات من قبيل حفظ السلام ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. ونرى أنه من المهم مواصلة العمل على تطوير قدرات حفظ السلام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بهدف إرسال وحدات إلى بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في المستقبل القريب.

وقد زادت منظمة شنغهاي للتعاون عضويتها ونطاقها الإقليمي. كما عززت مشاركتها، على مدى تاريخها البالغ ١٥ سنة، في العمليات الإقليمية. أما العملية الرامية لأن تصبح الهند وباكستان عضوين كاملي العضوية فهي في مراحلها النهائية. ونأمل أن تثري مشاركتهما الوشيكة في منظمة شنغهاي للتعاون جهودها التعاونية.

ومنذ عام ٢٠٠٥، شاركت إيران في أعمال المنظمة بصفة مراقب. ونأمل ألا تتبقى عقبات تحول دون النظر في

طلب إيران للحصول على عضوية كاملة بمجرد تسوية مسألة برنامجها النووي تماما ورفع جزاءات الأمم المتحدة.

ويشكل ضمان أمن منطقة منظمة شنغهاي للتعاون الهدف الرئيسي لها، وهي تواجه العديد من المشاكل المماثلة لتلك التي تواجهها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومن بينها الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والتهديدات الناشئة من أفغانستان. ونحن بحاجة إلى زيادة تعزيز قدرات الهياكل الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق بين القوات العسكرية في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى واستراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب وبرنامج لتنفيذ هذه الاستراتيجية، فضلا عن تحسين الأسس القانونية للتعاون في مجال أمن المعلومات.

وتتمثل أولويتنا الرئيسية في تنفيذ برنامج التعاون التابع لمنظمة شنغهاي بشأن مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويجري العمل في وضع مشروع اتفاقية لمنظمة شنغهاي لمكافحة التطرف. إن الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب التي بذلتها بعثة السلام التابعة للمنظمة من خلال المناورات العسكرية أثبتت أنها كانت مثمرة جدا. ومع ذلك، فإن تعاوننا مع المنظمة لا يقتصر على ذلك. فالاستراتيجية الإنمائية لمنظمة شنغهاي التي وضعناها في مدينة أوفا تحت رئاسة روسيا تنص على تنظيم أكثر من ٧٠ حدثا في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. ومن المجالات الهامة لعمل المنظمة تعزيز التعاون الاقتصادي الوثيق. ويجب علينا مواصلة إلغاء الحواجز التجارية والقيود على حركة رأس المال واليد العاملة وتعميق التعاون في مجالات الإنتاج والتعاون التكنولوجي وتطوير سلاسل الإنتاج والهياكل الأساسية المشتركة للنقل. وبدء المفاوضات بالاشتراك مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في الصين يفتح آفاق واعدة في هذا الصدد.

ونحن مقتنعون بأن المشاركة في عمليات التكامل هذه التي يضطلع بها جميع أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة سيكون مقدمة لإنشاء منطقة أوروبية – آسيوية واسعة النطاق. ونحن سعداء بديناميات التعاون في مجالات السياحة والتعليم والشباب.

وفي ظل إقليمنا الجغرافي السياسي الجديدة نسبيا لمنطقتنا، فإن رابطة الدول المستقلة منظمة متمرسة تساعدنا في إقامة علاقات ودية بين الدول الجديدة ذات السيادة على أساس الثقة والمساواة في الحقوق واحترام مصالح بعضها بعضا. وعلى الرغم من المشاكل المعروفة جيدا، فإن الدور الإيجابي الذي تؤديه الرابطة عموما واضح. وقد عقد رؤساء دول الرابطة مؤتمر قمة ا في بيشكيك في أيلول/سبتمبر، حيث اعتمدوا بيانا بمناسبة الذكرى السنوية لإنشاء الرابطة، أعلن فيه الإلتزام المشترك بتقوية الرابطة باستخدام قدرتها التكاملية، وبناء شراكة أكبر بين الدول الأعضاء. ونأمل أن يعطي هذا زخما سياسيا لتطوير التعاون التجاري والاستثماري وحفز التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والرياضة. ونعتقد أن الرابطة يمكن أن تكون فعالة في تعزيز مصالح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الطابع المتشابك للأمن والتنمية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن وضع جماعي من أجل التغلب بفعالية على التهديدات والتحديات الحالية، يتطلب جهودا مستمرة لتعزيز الجهود التعاونية للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الفصل الثامن. إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن تكمل كل منها الآخر عن طريق استخدام ميزاتها النسبية الموضوعية. وتسهم منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة إسهاما كبيرا في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين. وجميع المنظمات

الثلاث تعكف على تطوير تعاون عملي مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن جلسة اليوم قد ساعدت على إظهار إمكانات هذه المنظمات الإقليمية والاهتمام الحقيقي بها، في تعزيز التعاون الذي يعود بالنفع على الطرفين مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة كاملة من المسائل ومختلف آفاق العمل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي ببيان باسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون: الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

أود أن أشكر الرئاسة الروسية على مبادرتها الهامة بعقد مناقشة مجلس الأمن اليوم بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية الهامة الثلاث: منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة. إن الحوار المستمر والوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمات المنطقة الأوروبية الآسيوية الشاسعة أمر هام بشكل حيوي لنا جميعا. ونحن نؤيد تطوير علاقات تتسم بالفعالية وتقوم على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، وهي شريك عالمي هام في الجهود الرامية إلى كفالة السلام والأمن الدوليين.

تحتفل منظمة شنغهاي للتعاون في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشائها. ونجحت منظمة شنغهاي، منذ إنشائها ومنذ حصولها على مركز المراقب في الجمعية العامة قبل ١٢ عاما، في تأمين مكانة جديرة بالثناء وموقع سلطة لها وسط المنظمات الدولية والإقليمية المؤثرة. وقد أصبحت كيانا فعالاً في الحفاظ على الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنظومة العصرية للعلاقات الدولية. وبينما تجسد روح شنغهاي المبادئ والأفكار الأساسية للمنظمة، فإنها تشكل مصدرا فريداً للأنشطة الناجحة التي تقوم بها المنظمة وقاطرة هامة لدفع مسيرة تطوير العلاقات بين الدول ولمكافحة التحديات والتهديدات العالمية وتسوية المنازعات الدولية. فهي قائمة على الثقة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام تنوع الحضارات والثقافات وعلى التطلع إلى تحقيق التنمية للجميع.

وتتبع المنظمة نهجا صارما يتمثل في تفادي النُهج القائمة على الكتل والإيديولوجية والمواجهة في معالجة المشاكل الدولية والإقليمية العاجلة. وتعمل الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي بنشاط لتطوير الاتصالات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان الأخرى في ظل التقيد التام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة – بما في ذلك أنها لا تعمل ضد أي دولة أخر أو منظمات دولية أخرى. وقد أنشئت شراكات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجرى الإبقاء عليها، ونحن نشارك أيضا في جهود تعاونية مع الهياكل الدولية والإقليمية الأخرى. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ستصادف الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد قرار لجمعية العامة (٦٥/١٢٤) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي. ويجري تنفيذ مبدأ الانفتاح في المنظمة بشكل متسق. وتجري حاليا إجراءات لانضمام الهند وباكستان بصفة عضوين كاملي العضوية في المنظمة في منتصف عام ٢٠١٧.

إن الحالة العالمية المتغيرة بسرعة تتسم بتزايد التوترات الجيوسياسية وتنامي الإرهاب والتطرف العنيف، وجميعها تؤثر سلبا على منظومة العلاقات الدولية بأكملها. وفي ظل هذه الظروف، تظل الأمم المتحدة المنظمة الدولية العالمية الرئيسية لصون الأمن العالمي والمحفل الرئيسي لمعالجة القضايا الدولية والمسائل المشتركة بين البلدان. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في العلاقات

الدولية. وتعتزم بلدان المنظمة مواصلة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المعترف بها عالميا والقانون الدولي، وذلك بصورة رئيسية فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتطوير التعاون بين الدول والاستقلال والمساواة والاختيار المستقل للنظم الاجتماعية ومسارات التنمية والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للتراعات وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ونؤيد مواصلة تعزيز الدور القيادي الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين من خلال مواصلة المشاورات المكثفة، بحثا عن حل متكامل لإصلاحه من أجل تحسين شفافية المجلس وفعاليته، مسترشدين بالمصلحة المتمثلة في ضمان وحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من دون وضع حدود زمنية مصطنعة والتعجيل بخيارات لا تحظى بدعم واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء. ونعتقد أن جميع التراعات ذات الصلة ينبغي حلها سلميا عن طريق المفاوضات والاتفاقات الودية بين الأطراف المعنية دون تدويل أو تدخل خارجي. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بعدم جواز ضمان أمننا الخاص على حساب أمن الآخرين. ونؤيد الالتزام الصارم بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعزيز الشامل والمتسق لجميع الأهداف والمبادئ المجسدة فيها.

ونشدد على أهمية منع عسكرة الفضاء الخارجي من أجل كفالة الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع والحفاظ على الاستقرار العالمي. ونعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد المتزايد المتمثل في إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الإرهابيين للمواد الكيميائية والبيولوجية للأغراض الإرهابية.

وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى العمل على تهيئة فضاء إعلامي سلمي وآمن ومنصف ومفتوح، على أساس مبادئ التعاون واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضع نهج سياسي متسق لمكافحة الإرهاب، وإرساء تعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية، يمكن أن يساعد على تهيئة الظروف المفضية إلى توسيع نطاق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في سياق الحقائق الجديدة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد تضامننا مع الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمكافحة الإرهاب، ودعمنا لاتخاذ إجراءات مشتركة ضد الجماعات الإرهابية، التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة. ونؤيد أيضا المزيد من التعاون الوثيق في مكافحة انتشار أيديولوجية الإرهاب، ولا سيما بين الشباب عن طريق شبكة الإنترنت، وكذلك في منع التعصب العرقي والإثني والديني وكراهية الأجانب.

ويساورنا القلق إزاء تفاقم مشكلة المخدرات على الصعيد الدولي، ونحيط علما بوجه خاص في هذا الصدد، بنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم، التي عقدت خلال شهر نيسان/أبريل في نيويورك. وفي رأينا، من الحيوي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري، أن نقوم بتوحيد جهودنا من خلال اتباع نهج متكامل ومتوازن يستند إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة للدول فيما يتعلق بالقضاء على إنتاج المخدرات على الصعيد العالمي، وتحسين التعاون في مجالات إعادة تأهيل مدمني المخدرات، والحد بفعالية من الطلب على المخدرات.

ونود أن نشدد على أن إحدى أولويات منظمة شنغهاي للتعاون، تكمن في تعاونها مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك تمويل الإرهاب، والإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجرائم التي تستغل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات

والاتصالات، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات بصورة غير مشروعة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتعزيز أمن الحدود.

إن مناقشة اليوم تعكس رغبة جميع الدول الأعضاء في مناقشة القضايا العالمية الأكثر إلحاحا والمتعددة الأبعاد المتصلة بصون السلام والأمن الدولي في جميع أنحاء العالم. وتعقد بلدان المنظمة العزم على المشاركة بنشاط في ذلك الحوار، من أجل المساعدة على ضمان التآزر بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونعتزم تعميق الحوار والتعاون مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية التي لدينا علاقات رسمية معها، فضلا عن تشجيع الاتصالات الخارجية ذات الصلة من أجل توسيع نطاق شبكتنا من الشراكات المتعددة الأطراف، وفقا للمبادرة التي أطلقها رؤساء دول المنظمة، في مؤتمر قمة طشقند في عام ٢٠٠٤.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني، اليوم، أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهي، الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان كازاخستان. نحن ممتنون لمجلس الأمن على اتخاذ هذه المبادرة الهامة لإجراء مناقشة بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية الثلاث في المنطقة الأوروبية الآسيوية، وهي منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ولتأكيد أهمية الحوار المستمر والوثيق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات، ما علينا إلا التذكير بأن البلدان التي نمثلها هي موطن نصف سكان العالم.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تدعم تطوير شراكات فعالة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. لقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن أهمية هذا التعاون في مرات عديدة. وسواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني، يمثل هذا التعاون بين مختلف الهيئات الدولية والإقليمية، شرطا للحياة العصرية وللظروف اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سلمية وآمنة من أجل تحقيق التقدم والازدهار للبلدان والشعوب.

ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي شريك رئيسي للمجتمع الدولي في هذا الصدد. وتحولت المنظمة منذ بداياتها، إلى هيئة متعددة الأوجه حقا مع إمكانات واسعة النطاق للتصدي لتحديات وتهديدات اليوم. وأود أن أشدد على أن المسألة لا تتعلق فقط بضمان الأمن الجماعي والوطني لدولنا الأعضاء. تشمل مهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي وأهدافها، تنسيق السياسات الخارجية لدولها الأعضاء، والعمل معا من أجل تعزيز قدراتنا الدفاعية وتحسين نظامنا للتعاون العملي بين آلية الاستجابة للأزمات والقوات المسلحة الوطنية من أجل ضمان أمن دولنا، ومكافحة الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، فضلا عن التعاون في مجالات مثل أمن المعلومات والوقاية من حالات الطوارئ والقضاء عليها. إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدة للشروع في آليات متعدد الأطراف للتعاون في جميع تلك المجالات، وهي في الواقع تقوم بذلك عمليا. في عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، عقدت المنظمة مؤتمرا دوليا بشأن عمليات مكافحة المخدرات، من أجل القضاء على قنوات توزيع الهيروين والمخدرات الاصطناعية القادمة من أفغانستان، حضره ٢٥ بلدا، فضلا عن أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في مثال على الجهود المشتركة التي تؤكد الإسهام العملي للمنظمة في تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويمثل التعاون المثمر مع الأمم المتحدة، أولوية بالنسبة لدولنا. ويقوم ذلك بشكل أساسي على مركز المراقب الذي

تتمتع به المنظمة في الجمعية العامة، وتعكس القرارات الدورية للجمعية التعاون المفيد بصورة متبادلة بين المنظمتين. إن التعاون بين أمانتينا يقوم على وثيقتين إطاريتين هما الإعلان المشترك للتعاون لعام ٢٠١٠، ومذكرة التفاهم بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢.

وتشارك الدول الأعضاء في المنظمة في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة على أساس التقدم الذي حققناه بالفعل. ونحن نعتقد أن التعاون في مجال حفظ السلام بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة هو اتجاه واعد، يمكن أن تستفيد منه كلتا المنظمتين والمجتمع الدولي، وقد جعلنا منه أولوية. ويشكل اتفاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن أنشطة حفظ السلام وما يتصل بها من تدريب، الأساس القانوني لتطوير قدرتنا في مجال عمليات حفظ السلام ووضعها موضع التنفيذ. وسوف نكون جاهزين قريبا جدا لتقديم مقترحات من أجل العمل المشترك مع الأمم المتحدة لإجراء مناقشة موضوعية بشأن إمكانية إشراك الدول الأعضاء في المنظمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونقترح أيضا النظر في الأشكال الأخرى الممكنة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. هناك العديد من المواضيع الراهنة التي تهم المنظمتين، بل العالم بأسره، تشمل مكافحة الإرهاب، والتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة. ونود النظر بشكل مشترك في الكيفية التي يمكن من خلالها لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة، توحيد جهودهما لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، على سبيل المثال، من خلال اتخاذ تدابير محددة بمشاركة قيادة كلتي المنظمتين.

إن شمول مناقشة اليوم للمنظمات التي تشارك في طائفة واسعة من القضايا، من السلام والأمن إلى التعاون الاقتصادي والإنساني والثقافي، الذي نعتبره تعبيرا عن التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنظر في أكثر مشاكل العالم إلحاحا في تعاملها مع بعضها البعض، له دلالة رمزية. إن دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي ملتزمة بالمشاركة بنشاط في تلك العملية، مع إيماننا الراسخ بعدم إمكانية الفصل بين السلام والأمن والتنمية المستدامة التدريجية.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن تعاون بيلاروس، مع رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون. إن المسار الطبيعي للتنمية في بيلاروس كان دائما يمر عبر التكامل في إطار الرابطة. وبالنسبة لنا، يشكل التكامل الأداة التي يمكن للجهود المشتركة التي تبذلها بلداننا تحقيق هدفنا الرئيسي، المتمثل في زيادة رفاه مواطنينا وجودة حياتهم. إن رابطة الدول المستقلة تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، وعملت خلال سنوات وجودها، على حل العديد من التحديات المعقدة المتصلة بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتشجيع إنشاء الدول المستقلة ذات السيادة والحفاظ على الروابط التاريخية التي تجمع بيننا ومواصلة تطويرها.

وتتجلى اليوم إحدى أولوياتنا في التعاون مع الرابطة، في المجال الاقتصادي. وفي رأينا، فإن التعاون الناجح في مجالات من قبيل الطاقة، والنقل، والتجارة، والصناعة، وتطوير التكنولوجيات المبتكرة ينبغي أن يكون أحد المهام التي توحد الرابطة. لقد أسهمت تجربة تعاوننا داخل الرابطة إسهاما كبيرا في تطوير عمليات التكامل بأشكال مختلفة، بما في ذلك إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

والتعاون وإدماج هذه العناصر في المجال الأوروبي الآسيوي أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار السياسي العالمي ورفاه البشرية.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٥، أصبحت بيلاروس عضوا مراقبا في ميثاق شنغهاي. وكنا قد حصلنا قبل ذلك بأربع سنوات

على مركز شريك في الحوار مع منظمة شنغهاي للتعاون. وتتعامل المنظمة، بمشاركة بيلاروس، مع التهديدات الراهنة وتتناول مسائل التكامل الاقتصادي والتعاون في سياق الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية من أجل إنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وإننا على استعداد لأن نصبح بوابة غربية للمنظمة.

وقد شهدنا، خلال السنوات الأخيرة، نجاحا كبيرا في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تنمو. وعززت عضوية الهند وباكستان سلطة المنظمة بشكل ملحوظ ووسعت إمكاناتها السياسية والاقتصادية. وتكمن المصلحة الوطنية لبيلاروس في الانضمام إلى المنظمة في مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف، وهي مجالات يمكننا بل ويجب علينا أن نتعاون فيها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إذا كنا نريد أن نحقق السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم وعلى تعميم الورقة المفاهيمية الشاملة ذات الصلة (S/2016/867، المرفق). كما نشكر الأمين العام على ملاحظاته بشأن هذا الموضوع الهام.

تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فإن الأمم المتحدة تتفاعل مع العديد من المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي بشأن القارة الأفريقية – وتدعم الهند هذا التعاون، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبالفعل، فإن المادة ٥٤ من الميثاق توجه تلك المنظمات إلى المداومة على إحاطة مجلس الأمن علما بشكل كامل بأنشطتها المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

واليوم، ليس هناك سوى القليل من المشاكل الأمنية التي تنشأ وتبقى داخل حدود البلد الواحد؛ فهي تنتشر دائماً خارج الحدود الوطنية. ولا يحترم الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية والأوبئة والتدهور البيئي أي حدود.

ويشكل الإرهاب تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين. ويُواجَه المجتمع الدولي بشكل متزايد بالجماعات الإرهابية التي تملك نفوذا عبر القارات من حيث مصادر تمويلها وتجنيدها وانتشار أيديولوجياتها، التي تدعو إلى الكراهية، ومناطق عملياتها. وقد مكنت لذلك قوى العولمة على مدى العقدين الماضيين. ولا يمكن كسب المعركة ضد هذه الجماعات إلا بشكل جماعي وعن طريق تعاون دولي أوثق. ويمكن للمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في تيسير هذا التعاون.

إن الهند عضو مراقب منذ ١٠ سنوات في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي واحدة من المنظمات التي تجري مناقشتها اليوم. وقد أصبحت الآن دولة منضمة. وتأتي الهند إلى منظمة شنغهاي بمبادئ تتماشى مع فلسفة المنظمة. ويمكن لقدرات الهند في مجالات التجارة والاستثمارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والرعاية الصحية والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إيجاد أوجه تآزر بعيدة الأثر مع بلدان المنظمة.

ومنظمة شنغهاي للتعاون منظمة شابة. ومع حصول الهند على العضوية الكاملة، ستمتد حدود منظمة شنغهاي للتعاون من المحيط الهادئ إلى أوروبا ومن منطقة القطب الشمالي إلى المحيط الهندي. وستمثل ٤٠ في المائة من البشرية، وما يزيد على بليون شاب.

وهناك، بالفعل، إعلان مشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ويمكن المضي قدما بهذا التعاون. ولكي تكون الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية فعالة، فإنها يتعين أن تكون مبنية على احترام العمليات الإقليمية والتكامل وتقسيم العمل على أساس الميزة النسبية.

وإذ تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تبذل قصارى جهودها لمساعدة دولها الأعضاء في التسوية السلمية للمنازعات، بالتعاون مع الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يشمل هذا التعاون جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

ومن المهم أن ينمو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي وغيرها من الهيئات الإقليمية، نموا هيكليا. وتتيح المناقشات الدورية، على شاكلة مناقشة اليوم، فرصة مفيدة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فيها لمناقشة كيفية المضي قدما بهذا النمو بطريقة تعاضدية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة مولدويساييفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء رابطة الدول المستقلة. إن الدول الأعضاء في الرابطة ملتزمة بالقيم المبينة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبني التعاون داخل الرابطة على احترام قيم الرحمة والقيم الإنسانية، الأمر الذي يوفر الأساس لمكافحة آفات التطرف الأيديولوجي والتعصب والإرهاب التي تهدد استقرار الدول الأعضاء في الرابطة، بل واستقرار العالم ككل.

وتتولى جمهورية قيرغيزستان رئاسة رابطة الدول المستقلة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وخلال هذه الفترة، احتفلت ثلاثة كيانات بالذكرى السنوية لإنشائها وهي: مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة ومجلس رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الخارجية. واستعرض رؤساء الدول، في مؤتمر قمة بيشكيك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالتعاون داخل الرابطة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف. واعتمد رؤساء الدول أربعة بيانات – بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الرابطة وحول الذكرى السنوية السبعين لإنجاز محكمة نورمبرغ أعمالها وبشأن مستقبل الجهود المشتركة في التصدي للإرهاب الدولي وحول نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجري إيلاء جميع تلك المشاكل اهتماما خاصا في سياق تشهد فيه الحالة الدولية تغييرات معقدة ولا يزال الأمن الدولي يتعرض لمصادر عدم استقرار مختلفة، ألا وهي، الإرهاب الدولي والتطرف الديني وغير ذلك من التحديات والتهديدات المعاصرة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء نمو مختلف المنظمات الإرهابية والمتطرفة والتجنيد المستمر لمواطني رابطة الدول المستقلة في الكيانات المنخرطة في النزاعات المسلحة.

ولا تزال الحالة في أفغانستان تشكل تهديدا خارجيا لا يقل خطورة لرابطة الدول المستقلة، حيث لم يحدث أي تراجع في خطر الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات. وإذ تعيد الرابطة التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للمشكلة الأفغانية، فإنها تدعم تسوية النزاع فيما بين الأفغان من خلال إبرام مصالحة وطنية شاملة للجميع. ونعتقد أن هذه الجهود ينبغي أن يضطلع بها الشعب الأفغاني نفسه وقادته المختارون، من دون فرض شروط مسبقة، على أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور التنسيقي المحوري في عملية التعاون الدولي بشأن أفغانستان.

وإذ تسهم بلدان رابطة الدول المستقلة في التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة للأمن، فهي تأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وضرورة إقامة شراكات بناءة مع الدول الأعضاء في المنظمات الدولية

والوكالات المتخصصة الأخرى، مثل لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال. كما أن دول الرابطة أطراف في جميع اتفاقات التعاون الدولية الرئيسية بشأن الأمن ونزع السلاح ومكافحة التهديدات والتحديات المعاصرة، ونحن نسهم بصورة مناسبة في تنفيذها.

وتقدم بلداننا تقارير منتظمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تحوي معلومات عن جهودها الرامية إلى تحسين النظم الوطنية لرصد الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة، مع احترام معايير الأمن النووي لأقصى درجة ممكنة وتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وجميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة أطراف في المبادرة العالمية المتعلقة بمكافحة أعمال الإرهاب النووي.

وقد اكتسبنا خبرة كبيرة في مجالات التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ومع ذلك، ينطوي النهوض باستمرارية التعاون وفعاليته على ضمان وجود أساس متين لذلك التعاون، الأمر الذي من شأنه أن يساعدنا على تعزيز الصلات بين رابطة الدول المستقلة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومكاتبها. وسيؤدي إلى تسهيل ذلك مشروع قرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة، الذي سيعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبغية كفالة تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة لبلدان رابطة الدول المستقلة، تعمل الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيعه. ويشمل ذلك إنشاء منطقة للتجارة الحرة الكاملة للرابطة، وزيادة رفع مستوى النقل والاتصالات وزيادة قدراتنا للتعاون في مجال العمل الإنساني، وهي عناصر هامة من أجل كفالة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء منطقة رابطة الدول المستقلة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا على المبادرة لعقد مناقشة اليوم وعن ثقتنا بأن ذلك التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة سيواصل إحداث تأثير إيجابي على صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذا الحدث الهام. كما أود أن أعرب عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية وللمنظمات التي يتبعون لها.

إن صون السلام والأمن الدوليين أكثر صعوبة حاليا من أي وقت مضى، وهو بالتالي يتطلب المزيد من الاستجابة المشتركة والجماعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك السبب يلزم في الوقت الحالي إقامة المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تسعى للحفاظ على السلام والأمن.

فالمنظمات الإقليمية في وضع أفضل يمكنها من فهم أصل القضايا المطروحة بطريقة واقعية ومن تقديم فهم أفضل للحقائق على أرض الواقع. كما أنها، في حالات كثيرة، مجهزة بالآليات الوقائية المكيفة مع الواقع والاحتياجات المحليه. ويمكنها العمل على نزع فتيل التوتر في النزاعات الناشئة والسعي للتوصل إلى الحلول السياسية السلمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يعقد مجلس الأمن جلسات منتظمة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لمناقشة التعاون، ولكن هذه المرة الأولى التي يعقد فيها المجلس مثل تلك المناقشة بشأن التعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. وهذه منظمات واتحادات ناشئة وفتية نسبيا، وتعمل في مناطق شاسعة، من أوروبا الشرقية إلى الشرق الأقصى، مع ضخامة تأثيرها السياسي في العالم وإسهاماتها الكبيرة في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وتمثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وحفظ السلام وبناء السلام بعض المجالات للتفاعل المحتمل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة.

وتؤيد الجمعية العامة، بالقرارات التي تتخذها كل سنتين، التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال، ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“. ويسمح هيكل منظمة معاهدة الأمن الجماعي للمنظمة بالإسهام بفعالية في الجهود الدولية بتطوير قدرات المنظمة الخاصة بحفظ السلام الإقليمي أو بمساعدتها الحكومات الوطنية في تحقيق التنمية بعد انتهاء النزاع.

وأرسى الإعلان المشترك المتعلق بالتعاون بين الأمانة العامة الأمم المتحدة وأمانة منظمة شنغهاي للتعاون، الموقع عليه في عام ٢٠١٠، الأساس للتعاون الفعال بين المنظمتين في الميادين المختلفة. ولا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وفروعه كبيرا وواسع النطاق، إذ حول أجزاء من المنطقة، مثل أفغانستان، إلى بؤر للإرهابيين والجماعات المتطرفة، ومن ثم تزداد الحاجة إلى المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وباعتبار منظمة شنغهاي للتعاون منظمة أعربت جمهورية إيران الإسلامية بالفعل عن اهتمامها بالانضمام إليها كعضو كامل العضوية، فإن المنظمة تدعم بفعالية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة في ميادين مثل منع نشوب النزاعات وتسويتها، ومكافحة الإرهاب – من خلال هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب – ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والمخدرات غير المشروعة وتوفير أمن المعلومات على الصعيد الدولي، ضمن أمور أخرى. كما تدعم المنظمة تحقيق السلام والتنمية والاستقرار في أفغانستان.

وسعت رابطة الدول المستقلة بدورها لتيسير التعاون والتفاعل فيما بين دولها الأعضاء ولتقديم المشورة لها بشأن توفير الأمن في مواجهة التحديات والتهديدات الناشئة في المنطقة.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لتعزيز التنسيق والتفاعل مع تلك المنظمات على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تحاول تلك المنظمات أيضا مواءمة أهدافها مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة أن ينهض بتحقيق الأمن والتنمية المترابطين والمتآزرين. إن تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في منطقة كبرى مثل أوراسيا سيعمل بسهولة بمثابة الأساس للنمو الاقتصادي وبناء الدولة في هذا المنطقة الهامة والشاسعة.

ونأمل أن يؤدي عقد هذه المناقشة إلى زيادة تحسين وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، ويساعد على اتخاذ النهج الجماعية والابتكارية نحو تحقيق السلام والتنمية والاستقرار في أجزاء منطقة أوراسيا الضعيفة التي يمكن تطبيقها أيضا في أجزاء أخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مثل تلك المسألة الهامة. ونقدر أيضا الورقة المفاهيمية المدروسة التي أعدها وفد بلدكم لإثراء المناقشة (S/2016/867، المرفق).

إن عالمنا المتعدد الأقطاب أكثر حرية وحيوية، بيد أنه أكثر فوضى واضطرابا. وتنشأ نزاعات معقدة جديدة، في حين يستمر استشراء المنازعات القديمة التي لم تحل. فالنظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية آخذ في التداعي. ولكن لم ينشأ نظام جديد بعد. وفي وقت عادت المجابهة بين الدول الكبرى، فإن التحديات التقليدية لم تتناقص في نطاقها أو حدتها. ولا يزال الفقر واسع الانتشار. وتستشري الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتستمر حالات الاحتلال الأجنبي. واتخذ التطرف العنيف والإرهاب أشكالا جديدة خطرة. ووصلت أزمة اللاجئين العالمية، كما نعلم جميعا، إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

ونعتقد أن إحدى المفارقات المأساوية لعصرنا هي أننا نشهد معاناة إنسانية غير مسبوقة في وقت أمكن إحراز أوجه تقدم مذهل بفضل الفتوحات التكنولوجية والعلمية في عصرنا. ولا تزال الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها من أجل تيسير هذه الفرص ومواجهة التحديات المعقدة في عصرنا. ولكن المنظمة تواجه في الوقت نفسه مهمة ضخمة في التعامل مع جميع تلك التحديات والفرص بشكل متزامن. وبوسع تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية أن يساعد الأمم المتحدة على تحقيق النجاح.

ونتفق مع الملاحظة الواردة في الورقة المفاهيمية ومفادها أن الأمم المتحدة تستمد شرعيتها من عضويتها العالمية وأنشطتها الشاملة، في حين غالبا ما يكون للمنظمات الإقليمية، بحكم طابعها، فهم أفضل للحالة على أرض الواقع.

وبالتالي، هناك مجال كبير للتعاون بينها. وهذا هو السبب في أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يفصّل في دور الترتيبات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

إن المادة ٥٢ من الميثاق لا تحث الدول الأعضاء فحسب، على بذل

”كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن“.

بل تحثّ مجلس الأمن أيضاً على ”أن يشجع ... الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية“. لذلك فإن دور وجدوى المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات المحلية قد أُقرّ بإسهاب وهو دور راسخ.

تؤدي المنظمات الإقليمية، بالعمل وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، دوراً إيجابياً في معالجة التحديات العديدة المتنوعة، ولا سيما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه التحديات. ويمكن لتوثيق التفاعل السياسي بين البلدان الإقليمية أن يفيد أيضاً في معالجة الأبعاد الأمنية لهذه التحديات. ولكن التعاون فيما بين الأعضاء يشكل، كما نعلم، عاملاً أساسياً لنجاح الترتيبات الإقليمية. ويمكن للترتيبات الإقليمية، ذات العضوية الأصغر نسبياً، أن تحقق عادة تعاوناً أسرع وممثمرا بشكل متبادل.

تعِدُ منظمة شنغهاي للتعاون بتعاون إقليمي مفيد للجميع. والمنظمة، بعضويتها الحالية والمراقبين فيها، تمثل نصف سكان العالم. وتضطلع المنظمة بدور مفيد في تعزيز الأمن التعاوني والجماعي في المنطقة الأوروبية – الآسيوية، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرّف، وكذلك

في مكافحة المخدرات والجريمة. ومنذ عام ٢٠١٠، ما فتئت المنظمة تتعاون بانتظام مع الأمم المتحدة في ميادين منع نشوب النزاعات وتسويتها، ومكافحة الإرهاب عن طريق الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والمخدرات غير المشروعة.

وفي حزيران/يونيه، وقّع بلدي مذكرة تفاهم مع المنظمة، مما يمهد السبيل أمام انضمامنا كعضو كامل العضوية في المنظمة. وتأمل باكستان أن تستفيد من هذه العضوية، ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بقيمة إيجاد حلول إقليمية للمشاكل والنزاعات الإقليمية. وندعو إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، لأن المنظمتين كليهما تتشاطران نفس المقاصد والمبادئ.

ورغم أن باكستان ليست عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أو رابطة الدول المستقلة، فنحن نعتقد أن كل منظمة إقليمية فريدة من نوعها ولذلك السبب تقدّم قدرات مختلفة. وفي هذا الصدد، نرى قيمة في التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية أيضاً. فعلى سبيل المثال، بسبب العضوية المتداخلة، يمكن تعزيز التعاون بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة. ويمكن أن تستفيد منظمة شنغهاي للتعاون أيضاً، على سبيل المثال، من التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي.

إن مشروع ”حزام واحد، طريق واحد“، الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جينبينغ، هو مثال هام على السبل التي يمكن تعزيز التعاون الأقاليمي عبرها بطريقة جامعة وعملية. إن الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان هو أحد المكونات الرئيسية لهذا المشروع الطموح وثاقب البصيرة.

وأخيراً، أودّ أن أقول إن الأمم المتحدة توفر المظلّة التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعزز تحتها التعاون فيما بينها في النهوض بأهداف السلام والاستقرار والازدهار. وتظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساس الذي يمكّن للدول من المناطق المختلفة أن تقيم عليه علاقاتها وتعاونها المتبادلين عبر المناطق في عالمنا المترابط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أرمينيا عن تقديرها للرئاسة الروسية للمجلس على مبادرتها بعقد هذه المناقشة وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية موضوعية (S/2016/867، المرفق). ونشكر الأمين العام على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية، ونقدر حضور السيد نيكولاي بورديوزها، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد رشيد عليموف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ والسيد سيرغي إيفانوف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

وفيما تؤيد أرمينيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نود أن ندلي ببضع تعليقات بصفتنا الوطنية.

لا يمكن لأي بلد أن يكون فعالاً في متابعة جدول أعماله الوطني دون الانخراط مع الآخرين. وذلك أمر بديهي على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان ذات القدرات المتواضعة. يوفر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي منبراً فعالاً لتحقيق الأهداف المشتركة المحددة، بما في ذلك أهداف الأمن المشترك. وتظل الأمم المتحدة منتدى بالغ الأهمية للمشاركة الأقاليمية.

إن أرمينيا بوصفها عضواً في العديد من المنظمات الإقليمية، ومن بينها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، تستفيد بشدة من القوة والفعالية المؤسسية للمشهد الإقليمي ودون الإقليمي للتعاون، بما في ذلك في مجالات الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان والتحول

الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون والتجارة والاقتصاد والثقافة والشباب. وستواصل أرمينيا، بوصفها عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الوفاء بالتزامها بإقامة تعاون أقوى مع الأمم المتحدة والمساهمة في السلام الدولي وقدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد اكتسبت أرمينيا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات لأكثر من ١٢ عاماً، قدرا كبيرا من الخبرة الوطنية في مشاركاتها المتعددة في عمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. واكتسبت أرمينيا في الآونة الأخيرة خبرة قيمة في عملية تقودها الأمم المتحدة في لبنان.

وتستثمر أرمينيا خبرتها في تعزيز التأهب لحفظ السلام في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي هذا السياق، نرحّب بتوسيع تعاون الأمم المتحدة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك بين أمانتي كل منهما. وخلال رئاستنا لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي خلال السنة الماضية، أولينا أولوية لتوسيع نطاق هذا التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة.

وفي سياقنا الوطني، كان الحل السلمي للنزاعات على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، دون استثناء، ذا أهمية خاصة نظراً للمفاوضات الجارية من أجل التسوية السلمية لنزاع ناغورنو كاراباخ ضمن الصيغة المدعومة دولياً للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تعد هذه الصيغة هي الأكثر فعالية إلى حد بعيد في حالتنا الخاصة لأسباب عديدة، ليس أقلها قدرتها على مواصلة التركيز على إيجاد حل وسط لنزع فتيل التوترات ومنع التصعيد. وترحب أرمينيا بالدعم الثابت والمستمر من قبل منظومة الأمم المتحدة والأمين العام للصيغة المتبعة في المفاوضات وللرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في نيسان/أبريل، شنت أذربيجان عدواناً عسكرياً ضد ناغورنو كاراباخ، وهي تنتهك بذلك الاتفاقات الثلاثية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن وقف إطلاق النار، التي وقعتها أذربيجان وناغورنو كاراباخ وأرمينيا. ليس لاتفاقات وقف إطلاق النار قيود زمنية؛ ومع ذلك، بذلت أذربيجان جهوداً، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، للطعن في صحة الاتفاقات. ومنذ بداية العدوان الأذربيجاني، كانت البنى التحتية المدنية والسكان المدنيون – بما في ذلك الأطفال والمسنّون – أهدافاً متعمّدة للعنف العشوائي. ومن بين الضحايا المدنيين كان هناك صبي بعمر ١٢ عاماً وامرأة عمرها ٩٢ عاماً، عُذّبا بوحشية وتعرضا للتشويه والقتل. وقُطعت رؤوس ثلاثة جنود أسرى من قوات الدفاع لناغورنو كاراباخ على يد القوات المسلحة لأذربيجان على غرار ما يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واحتُفل بهذه البربرية لاحقاً في مدن وقرى أذربيجان وتم الإعلان عنها عبر شبكاتها للتواصل الاجتماعي.

من الضروري كبح المحاولات الخطيرة الساعية إلى حل عسكري للمسألة. إن تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اقترحها الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك المقترحات التي اتفق عليها الرؤساء في مؤتمري القمة المعقودين في فيينا وسانت بطرسبورغ في وقت سابق من هذا العام، سوف تخدم ذلك الغرض بكل تأكيد. ومن الأهمية بمكان أن يحثّ للمجتمع الدولي أذربيجان على الالتزام الصارم بالاتفاقات الثلاثية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. لقد قبلت أرمينيا وناغورنو كاراباخ بالتنفيذ المبكر لأحدث المقترحات وتظلان ملتزمتين به التزاماً كاملاً. وحتى الآن، لا تزال أذربيجان ترفض تنفيذ المقترحات المتفق عليها. ونكرر تأكيد موقفنا الثابت بأن التزامنا الواضح الذي لا لبس فيه بوقف إطلاق النار وبتدابير بناء الثقة من جانب الأطراف المعنية هو السبيل الوحيد لتهيئة بيئة مواتية لعملية السلام.

في الختام، تؤمن أرمينيا بقدرة وكفاءة الأمم المتحدة والآليات والترتيبات الإقليمية في تعزيز الثقة وبنائها وإرساء الحوار بين الدول. ويقع على عاتق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أساسي ينبغي لها القيام به. فلديها في كثير من الأحيان فهم أفضل للظروف المحلية، ونُهج مكيفة بحسب الحالة وأدوات فعالة، فضلاً عن مواردها وتمويلها الخاص. لقد كان التعاون والحوار فيما بين الدول من المستويات دون الإقليمية إلى الإقليمية والعالمية ولا يزال أسلوب عمل لاستدامة السلام والأمن والتعاون.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن وفد بلدي ينوي التكلم في هذه المناقشة، غير أن بعض الأفكار التي تم الإعراب عنها أثناء المناقشة شجعتنا على أخذ الكلمة.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، واتفقت على أن المجلس إنما يعمل بالإنابة عنها أثناء اضطلاعه بواجباته بموجب هذه المسؤولية. وفي الوقت نفسه، يحث الفصل الثامن من الميثاق على التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وقد أحرز تقدم هام منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واعتماد القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين عبر طائفة كاملة من المجالات – من صون السلام والأمن والمساعدة الإنسانية، وتقديم المساعدة في مجالي التنمية وحماية حقوق الإنسان. وفي الواقع، فقد أثبتت المنظمات الدولية ذات الصلة في العديد من الحالات أنها آليات لا غنى عنها في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات جسام. وفي حين أن المنظمات الإقليمية في وضع يمكّنها من فهم أسباب النزاعات المسلحة بحكم معرفتها بالمناطق التي تعمل فيها، فإن من الواضح أنها لا تتمتع جميعا بالإرادة السياسية والقدرة المؤسسية اللازمة لضمان امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية.

وقبل كل شيء، فإن من الأهمية بمكان أن تتقيد الدول الأعضاء كافة بالتزاماتها المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وللأسف، فما زلنا نواجه حالات تكون فيها الدول المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي والالتزامات الإقليمية الملزمة سياسيا لا تواصل الاستفادة من عضوية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فحسب، وإنما تنتهك هذا الامتياز أيضا بهدف تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي للمشاكل الأمنية الإقليمية.

علاوة على ذلك، وفيما يخص الترتيبات الإقليمية المنشأة لأغراض الدفاع الجماعي، فإن من الضروري تجنب أي لبس فيما يتعلق بمجال مسؤوليتها وشروط استنادها إلى الدفاع الجماعي وضمان وضع مهامها واسترشادها بميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضا عدم إساءة استخدام درع الدفاع الجماعي من قبل المعتدين لتوطيد الأوضاع الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة ضد الدول الأخرى.

ولدينا إيمان راسخ بأنه ينبغي أن تلجأ الأعضاء إلى الأمم المتحدة وفقا لمقاصد المنظمة ومبادئها، وألا يساء استخدامها لخدمة المصالح السياسية لأولئك الذين ينتهكون القانون الدولي انتهاكات جسيمة ويدعون إلى ثقافة الإفلات من العقاب.

ومن المؤسف أن إسهام ممثل وفد أرمينيا في مناقشتنا قد شدد في بيانه على التضليل وسوء التفسير اللذين يتمثل الغرض

الوحيد منهما في إنكار مسؤوليتها عن الجرائم المرتكبة أثناء العدوان على أذربيجان.

وبينما كان ممثل أرمينيا يتكلم في مجلس الأمن، حذف الإشارة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس في الرد على الهجمات المسلحة على أذربيجان، وما أعقب ذلك من احتلال أراضيها. و لم تنفذ أرمينيا أيا من قرارات مجلس الأمن، وما تزال تواصل اتخاذ التدابير الهادفة إلى توطيد مكاسب استخدام القوة والتطهير العرقي وتعزيز وجودها العسكري في الأراضي المحتلة بأذربيجان. وبتجاهلها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إنما تثبت أرمينيا بوضوح اتباع سياسة هدامة وذات نزعة عسكرية، علاوة على تحديها علنا الجهود السياسية المبذولة لأجل التوصل إلى حل للنزاع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.